

## ٨ - الحالة في موزامبيق

الطرفين والبلدان المهتمة بالأمر التي عرضت تقديم المساعدة لإنجاز وضع ترتيبات تدريب قوة الدفاع الموزامبيقية في أقرب وقت ممكن، لأن هذا لا يزال أمراً ذا أولوية عالية.

وأفاد الأمين العام أيضاً بأن هناك تأخيرات في ما يتصل بالوُزَع الكامل لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق. ولذلك أسباب شتى منها عدم استحابة البلدان المساهمة بالقوات بسرعة لطلب الأمم المتحدة منها إرسال القوات، وعدم وجود اتفاق بشأن مركز القوات بين حكومة موزامبيق والأمم المتحدة، حيث لم تتم بعد الموافقة على هذا الاتفاق. وقد تلقى الأمين العام ضمانات شخصية من الحكومة بأنه سيتم التوقيع على الاتفاق دون إبطاء. وأصدر تعليماته كذلك ببذل أقصى جهد ممكن لإتمام وُزَع المكون العسكري لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق بحلول أيار/مايو ١٩٩٣.

وفي الجلسة ٣١٩٨، المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي البرتغال وموزامبيق، بناءً على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ثم وجّه الرئيس (باكستان) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد خلال مشاورات المجلس السابقة<sup>٣</sup>، وقرأ تنقيحاً أدخل على مشروع القرار. ووجّه الرئيس انتباه الأعضاء أيضاً إلى رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ موجهة إلى الأمين العام من ممثل إيطاليا<sup>٤</sup>، يحيل له بها النتائج التي خلص إليها مؤتمر المانحين لموزامبيق، الذي عُقد في روما في ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

وتكلم ممثل موزامبيق فقال إن ستة أشهر قد مضت على توقيع الاتفاق، وإنه رغم وجود العراقيل المتعددة، فإنّ السلم، وإن كان هشاً، قد أصبح حقيقة ملموسة في بلده. والطرفان ملتزمان بوقف إطلاق النار حتى في غياب الإشراف والرصد الدوليين. غير أنّ المسألة الأساسية هي وحبو احترام الاتفاق وتنفيذه بإخلاص، نصاً وروحاً. ودكّر بأنّ الاتفاق مكون من سبعة بروتوكولات، وأشار إلى أنّ البروتوكول الثالث المتعلّق بوقف الصراع المسلح من مكوناته الأساسية والحاسمة. فهذه الوثيقة تضع جدولاً زمنياً تنفيذياً لوقف إطلاق النار يتم بموجبه فصل القوات وحشدها وتسريحها في غضون ١٨٠ يوماً من بدء سريان الاتفاق. وبما أنّه لم يتم تنفيذ أي من الخطوات الموصوفة أعلاه، فإنّ القلق يساور حكومة بلده إزاء إمكانية أن يتسبب هذا التأخير في حدوث تأخير في الجدول الزمني للعملية الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للعملية الانتخابية أن تبدأ حتى يتم تشكيل قوة الدفاع

المقرر المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣ (الجلسة ٣١٩٨): القرار ٨١٨ (١٩٩٣)

في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٧٩٧ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق<sup>١</sup>، أورد فيه معلومات عن وُزَع العملية والتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلم العام<sup>٢</sup>.

وقد تضمن تقييم الأمين العام للفترة المستعرضة عدداً من التطورات الإيجابية. فقد كان هناك، إلى درجة كبيرة، التزام بوقف إطلاق النار، حيث مارس كلا الطرفين ضبط النفس وكان هناك شعور قوي لدى الموزامبيين بالحاجة إلى السلم. وتم التوصل إلى ترتيبات للسماح للجنود الزمبابويين والملاويين بالبقاء في ممرات النقل العابرة لموزامبيق إلى البلدان المجاورة غير الساحلية إلى ما بعد الوقت المحدد في اتفاق السلم العام. غير أنّ الأمين العام أشار إلى وجود عدّة دواعٍ للقلق. فقد اتضح أنّ عدّة من الجداول الزمنية المحددة في الاتفاق غير واقعية. ولم يُحرز سوى تقدم ضئيل في أحد جوانب الاتفاق الحاسمة، وهو عملية التسريح، مما أثر على الجدول الزمني لعملية السلم برمتها. وبموجب أحكام اتفاق السلم، كان من المقرر أن يتلو وقف إطلاق النار الفصل بين قوات الجانبين وحشدها في مناطق تجميع معينة. وكان يتعين أن يبدأ تسريح الجنود الذين لن يخدموا في قوة الدفاع الموزامبيقية بعد ذلك مباشرة. غير أن استمرار انعدام الثقة بين الطرفين قد أدى إلى التردد في بدء تجميع وتسريح القوات، وأسهم في تأخر وُزَع مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. وثمة تعقيد آخر تمثل في إصرار حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) على عدم تجميع قواتها ما لم يتم وُزَع ٦٥ في المائة من عناصر الأمم المتحدة المسلحة ما لم تقم هذه العناصر بكفالة الاستقرار في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وقال الأمين العام إنّ ذلك التفسير يتجاوز أحكام الاتفاق والخطة التنفيذية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وتراكمت التأخيرات أيضاً في تنفيذ جانب آخر من جوانب الاتفاق. وإجراء الانتخابات وفق الجدول الزمني المقرر أمر مشكوك بشدة في إمكانية حدوثه. فمع أنّه تم توزيع مشروع القانون الانتخابي، فإنّ التأخر في القيام بذلك قد استلزم تعديل الجداول الزمنية، وخاصة تواريخ إجراء الانتخابات. وقال الأمين العام إنّّه سيواصل إجراء المناقشات مع الطرفين بشأن التواريخ الجديدة وإنّه سيبقى المجلس على اطلاع بهذا الأمر. وككّر التأكيد على أنّه يلزم لنجاح الانتخابات السيطرة على الحالة العسكرية تماماً، وناشد كلا

<sup>١</sup> الوثيقة S/25518، وللاطلاع على معلومات بخصوص إنشاء العملية ووُزَعها، انظر الوثيقة S/24892 والقرار ٧٩٧ (١٩٩٢). وانظر أيضاً الفصل الخامس.

<sup>٢</sup> الوثيقة S/24635، المرفق.

<sup>٣</sup> S/25591.

<sup>٤</sup> S/25044.

واذ يكرّر تأكيد الأهمية التي يوليها لاتفاق السلم العام لموزامبيق ولوفاء جميع الأطراف في الوقت المناسب وبمُحسن نية، بالالتزامات الواردة فيه،

واذ يساوره بالغ القلق إزاء التأخيرات في تنفيذ جوانب رئيسية من الاتفاق،

واذ يحيط علماً بالجهود التي تبذلها حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية للحفاظ على وقف إطلاق النار،

١ - يحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣ وبالتوصيات الواردة فيه؛

٢ - يطالب إلى حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية التعاون تعاوناً كاملاً مع الأمين العام ومع ممثله الخاص في التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق؛

٣ - يؤكد قلقه إزاء التأخيرات والصعوبات التي تؤثر بشكل خطير على الجدول الزمني لتنفيذ عملية السلم المتوخاة في اتفاق السلم العام لموزامبيق وفي تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي يتضمن الخطة التنفيذية للعملية؛

٤ - يحث حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية على اتخاذ خطوات عاجلة وحازمة من أجل الامتثال للالتزامات التي تعهدتا بها في إطار الاتفاق المذكور أعلاه، وخاصة في ما يتعلق بمشرد أفراد قواتهما المسلحة وتجميعهم وتسريحهم وتكوين القوات المسلحة الموحدة الجديدة؛

٥ - يحث أيضاً حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية، في هذا السياق، على البدء في أسرع وقت ممكن بتدريب العناصر الأولى من قوات الدفاع الموزامبيقية الجديدة، ويطلب إلى البلدان التي عرضت المساعدة التعاون في هذا المضمار بغية التوصل في أسرع وقت ممكن إلى استكمال الترتيبات اللازمة لهذا التدريب؛

٦ - يرحب بمبادرات واستعدادات كلا الطرفين لعقد اجتماع بين رئيس جمهورية موزامبيق ورئيس حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية بأسرع ما يمكن، من أجل معالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بالسلم في موزامبيق؛

٧ - يناشد بقوة حركة المقاومة الوطنية أن تكفل الأداء الفعّال والمتواصل للجان المشتركة وآليات الرصد؛

٨ - يناشد بقوة أيضاً كلاً من حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية أن تتبعا إجراء التحقيق، في الوقت المناسب. في جميع انتهاكات وقف إطلاق النار، وأن تكفلا حرية الحركة للأشخاص والسلع على النحو المتوخى في اتفاق السلم العام؛

٩ - يرحب بما يعتزمه الأمين العام من تأمين الوُزخ الفوري للوحدات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، ويطلب إلى البلدان المساهمة بقوات الإسراع بإرسال القوات التي خصصتها لخدمة العملية؛

١٠ - يحث بقوة حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية أن يضعوا بالتعاون مع الأمين العام، الصيغة النهائية للجدول الزمني المحدد لتنفيذ أحكام

الموزامبيقية، وهي العملية التي لم تبدأ بعد بسبب عدم قيام رينامو باختيار مرشحيتها لأول مجموعة موجهين يتم تدريبها في نيانغا، زمبابوي. وعلاوة على ذلك، فإنه نظراً لعدم قيام رينامو بتعيين ممثليها، لم يتسن إنشاء لجنة شؤون الشرطة الوطنية ولجنة إدارة الأقاليم. وقال إن حكومة بلده من جانبها تبذل كل جهد ممكن لتلبية قسطها من المسؤوليات، وأبلغ المجلس بأن الحكومة قد قامت لتوها بتسليم الأحزاب السياسية مشروعاً للقانون الانتخابي لكي تنظر فيه وأن الحكومة تأمل في أن تفرغ الأحزاب من استعراض مشروع القانون في وقت يتيح للجمعية اعتماده في حزيران/يونيه المقبل. وشدد المتكلم على أنه لا يمكن استدامة عملية السلم دون وجود إشراف ورصد دوليين. وبالتالي فإنّ الوُزخ السريع لقوات الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية. وأبلغ المجلس في هذا الصدد أن حكومة بلده قد قدمت لتوها رأيها في مشروع اتفاق مركز القوات وأنها تتطلع إلى التوقيع على الاتفاق فور إتمام المفاوضات. وتطرق إلى مسألة اللاجئين والمشردين فقال إنّه قد أبرم مؤخراً في جنيف اتفاق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإعادة ١,٥ مليون مواطن موزامبقي من البلدان المجاورة. واختتم حديثه قائلاً إنّ حكومة بلده ستواصل تعاونها الكامل مع الأمين العام ومثله الخاص في سبيل إحلال السلم الدائم والديمقراطية الفعّالة في موزامبيق على النحو الذي يدعو إليه الاتفاق<sup>٥</sup>.

وأعرب عدد من المتكلمين الآخرين الذين شاركوا في المناقشة عن قلقهم إزاء حالات التأخير في تنفيذ الجوانب الرئيسية للاتفاق وحثوا الطرفين على الامتثال للالتزاماتهما بشكل تام دون إبطاء وعلى العمل معاً لوضع الصيغة النهائية للجدول الزمني الدقيق لتنفيذ الاتفاق بصورة كاملة. وأكدوا أيضاً على أهمية الوُزخ المبكر لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وبعد ذلك طُرح للتصويت مشروع القرار، بصيغته المنقّحة شفويّاً، واعْتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٨١٨ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ٧٨٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ و ٧٩٧ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

واذ يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتنفيذ الولاية الموكولة إلى عملية الأمم المتحدة في موزامبيق تنفيذاً كاملاً،

<sup>٥</sup> S/PV.3198، الصفحات ٣ إلى ١٥.

<sup>٦</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧ (الرأس الأخضر)؛ والصفحات ١٨ إلى ٢٢ (البرازيل)؛ والصفحات ٢٢ إلى ٢٥؛ (جيبوتي) والصفحتان ٢٦ و ٢٧ (البرتغال).

ودعا الأمين العام إلى وضع الصيغة النهائية للجدول الزمني الدقيق للتنفيذ الكامل لأحكام الاتفاق بالتشاور مع الطرفين<sup>١٠</sup>.

**المقرر المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣** (الجلسة ٣٢٥٣): القرار ٨٥٠ (١٩٩٣)

في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨١٨ (١٩٩٣) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق<sup>١١</sup>. وأفاد الأمين العام في التقرير بأنه رغم التأخيرات التي حدثت في السابق، فقد تحركت عملية السلم في موزامبيق أخيراً إلى الأمام. فقد حدثت عدّة تطورات إيجابية، هي الوُزَع الكامل تقريباً لبعثة الأمم المتحدة في موزامبيق في مناطق مختلفة من البلد، وإنشاء صندوق استئماني لتلقي التبرعات لمساعدة رينامو<sup>١٢</sup>، واستئناف العديد من اللجان المشتركة لعملها. وبالإضافة إلى ذلك، تم توقيع اتفاق مركز القوات بين حكومة موزامبيق والأمم المتحدة في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣ وتم بنجاح انسحاب القوات الأجنبية وفقاً للاتفاق. وأشار الأمين العام إلى وجود أساس قوي للنهوض بعملية السلم، ولكنه قال إنّه ما لم يتم تنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق، سيظل مستقبل البلد غير مؤكد. وأبلغ عن حدوث تأخيرات في تسريح القوات وتشكيل قوات الدفاع الموزامبيقية، وفي إنشاء هيئتين في غاية الأهمية هما اللجنة الانتخابية الوطنية واللجنة المعنية بإدارة شؤون الدولة. وتتسم هذه الأخيرة بأهمية خاصة لأنّ قيادة رينامو قد أعلنت على الملأ أنّها لن تسمح لأعضاء جبهة تحرير موزامبيق بالقيام بأية أنشطة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية في الإقليم الذي تسيطر عليه رينامو. وأشار الأمين العام إلى أن التحركات التي تعيق مد سلطة الحكومة لتشمل جميع أرجاء البلد ستمثل انتهاكاً لروح ونص الاتفاق. وثمة عنصر إيجابي وهو أنّ رئيس موزامبيق وقائد رينامو قد اتفقا على الاجتماع في مابوتو في تموز/يوليه ١٩٩٣. وأشار الأمين العام أيضاً إلى أن الجانبين قد طلبا من ممثله الخاص أن يتولى رئاسة اللجنة المشتركة لتشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية، وذلك لضمان الحياد في أعمال اللجنة ولتوفير خدمات أمانة فعّالة. وأعرب الأمين العام عن استعداده للموافقة على هذا الطلب بعد موافقة مجلس الأمن، على أن يكون من المفهوم تماماً أن هذا لن ينطوي على أي التزام على الأمم المتحدة بالتدريب أو بإنشاء القوات المسلحة الجديدة.

ورأى الأمين العام أن نجاح خطة السلم يستلزم أن يبدأ التجميع وتسريح القوات في الأيام المقبلة وأن يستكملا في أوائل عام ١٩٩٤ وأن يبدأ تدريب الجيش الجديد في أقرب وقت ممكن. ويمكن إجراء

اتفاق السلم العام تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك فصل القوات وحشدتها وتسريحها، وكذلك للانتخابات؛

١١ - يؤكد الأهمية التي يعلّقها على التأكيد في التوقيع على اتفاق مركز القوات بين حكومة موزامبيق والأمم المتحدة، لتمكين العملية من العمل على أساس من الحرية والكفاءة والفعالية؛

١٢ - يبحث بقوة كلاً من الطرفين على كفالة حرية الحركة للعملية وقدراتها على التحقق عملاً بالتعهدات التي التزما بها بموجب اتفاق السلم العام؛

١٣ - يقدّر المساعدة وإعلانات التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء دعماً لعملية السلم، ويشجع مجتمع المانحين على تقديم المساعدة المناسبة والفورية لتنفيذ الجوانب الرئيسية من الاتفاق؛

١٤ - يطلب إلى الأمين العام إبقاء مجلس الأمن على علم بالتطورات المتعلقة بالتنفيذ التام لأحكام الاتفاق، بما في ذلك ما يتعلق بالتقدم المحرز في المشاورات مع حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية بشأن وضع الصيغة النهائية للجدول الزمني الدقيق لفصل القوات وحشدتها وتسريحها، وكذلك للانتخابات، وأن يقدم تقريراً آخر إلى المجلس بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣؛

١٥ - يعرب عن ثقته بالمثل الخاص للأمين العام وعن تقديره لما قام به من أعمال حتى اليوم في ما يتعلق بتنسيق جميع جوانب الاتفاق؛

١٦ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

وتكلّم ممثل المملكة المتحدة بعد التصويت فأعرب عن أمله في أن يقوم الطرفان، مع وصول قوات الأمم المتحدة، باختيار المجموعتين الأوليين من المتدربين وإيفادهما إلى المنشأة الموجودة في نيانغا حيث وقرت حكومة بلده مرافق التدريب. وقال إنّ من المهم جداً أيضاً أن تنتهي حكومة موزامبيق من التفاوض مع الأمم المتحدة بشأن اتفاق مركز القوات. وختاماً، حث الطرفين على العمل معاً بروح من التوافق لكي يسير البلد قُدماً صوب إجراء الانتخابات<sup>١٣</sup> وأعرب ممثلو فرنسا<sup>١٤</sup> والاتحاد الروسي والولايات المتحدة<sup>١٥</sup> عن آراء مماثلة. وقال ممثل الاتحاد الروسي إنّ وفد بلده يؤيد مشروع القرار الذي اعتمد للتو لأنّه يولّد زخماً جديداً لأداء ما يجابهه الأمم المتحدة من مهام في إدارة العملية في موزامبيق. ويتضمن القرار نداءً هاماً إلى حكومة موزامبيق ورينامو يدعوها إلى التعاون الكامل مع الأمين العام ومثله الخاص في التنفيذ الكامل والمناسب التوقيت لولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق.

<sup>١٠</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٣٤ إلى ٣٧.

<sup>١١</sup> S/26034.

<sup>١٢</sup> تبرعت إيطاليا بمبلغ يناهز ٦ ملايين دولار، وأعرب عدد من الدول الأعضاء عن اعترامه التبرع.

<sup>١٣</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٢٩ إلى ٣١.

<sup>١٤</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٣٣ و ٣٤.

<sup>١٥</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٤٤ و ٤٥.

وإذ يلاحظ مع الارتياح أيضاً الإنجاز الناجح لانسحاب قوات زمبابوي وملاوي على النحو المنصوص عليه في اتفاق السيلم العام،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣؛  
٢ - يثني على الممثل الخاص للأمين العام، وقائد قوات عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وأفراد العملية العسكريين والمدنيين، الذين يتصدون بتصميم وتفان للمهمة الصعبة المتمثلة في مساعدة شعب موزامبيق على تحقيق السيلم الدائم والديمقراطية في بلده؛

٣ - يرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ أحكام اتفاق السيلم العام لموزامبيق، ولكنه يشدد على الإعراب عن قلقه إزاء عدم التغلب تماماً على التأخيرات التي أبلغ بها مجلس الأمن من قبل، وخاصة بالنسبة إلى تجميع وتسريح القوات، وتشكيل قوات مسلحة موحدة جديدة، وإنهاء الترتيبات الخاصة بالانتخابات؛

٤ - يشدد في هذا الصدد على ما يعلقه من أهمية بشأن إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛

٥ - يرحب باتفاق الأطراف على عقد اجتماع بين رئيس جمهورية موزامبيق ورئيس حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية في ماپوتو في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ من أجل معالجة القضايا الرئيسية المتصلة بتنفيذ اتفاق السيلم العام؛

٦ - يدعو حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية أن تتعاونوا تعاوناً كاملاً مع الأمين العام وممثله الخاص في ما يبذلانه من جهود للعمل على حل هذه الصعوبات، وأن توافقا دون تأخير على الجدول الزمني المنقح لتنفيذ أحكام الاتفاق على أساس البارامترات العامة الوارد وصفها في الفقرات ٢١ إلى ٢٣ من تقرير الأمين العام؛

٧ - تحث حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية على الشروع، بشكل عاجل، في تجميع وتسريح قواتهما دون انتظار لتشغيل كافة مناطق التجميع؛

٨ - تحث حركة المقاومة الوطنية على أن تقوم، دون مزيد من التأخير، بإيفاد أفرادها العسكريين إلى المركز العسكري في نيانغا، زمبابوي، من أجل التدريب، بالاشتراك مع الأفراد العسكريين التابعين لحكومة موزامبيق، باعتبارهم العناصر الأولى لقوات الدفاع الموزامبيقية الجديدة؛

٩ - يوافق على توصية الأمين العام بأن تتولى عملية الأمم المتحدة في موزامبيق رئاسة اللجنة المشتركة المعنية بتشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية، على أن يكون من المفهوم تماماً أن هذا لا يعني وجود أي التزام من قِبَل الأمم المتحدة بشأن تدريب القوات المسلحة الجديدة أو تأسيسها، ويشجع حركة المقاومة الوطنية على المشاركة بصورة كاملة في أعمال اللجنة المشتركة؛

١٠ - يشدد على أهمية القيام في وقت مبكر بتشكيل اللجنة المعنية بإدارة شؤون الدولة، وعلى تطبيق أحكام اتفاق السيلم العام المتعلقة بالإدارة العامة في كافة أنحاء البلد؛

١١ - يلاحظ مع التقدير المساعدات والتعهدات المقدمة من الدول الأعضاء من أجل دعم عملية السلم، ويشجع المانحين على توفير مساعدة مناسبة وعاجلة بهدف تنفيذ الجوانب الرئيسية للاتفاق؛

الانتخابات في موعد أقصاه تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وقال الأمين العام إنَّ العناصر العامة للجدول الزمني الجديد لعملية السلم قد نوقشت باستفاضة ولكنه لا يزال ينتظر توصل الطرفين إلى اتفاق نهائي.

وفي الجلسة ٣٢٥٣، المعقودة في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل موزامبيق، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد خلال مشاورات المجلس السابقة<sup>١٣</sup>، وقرأ تنقيحاً أدخل على مشروع القرار.

وتكلمت ممثلة الولايات المتحدة قبل التصويت، فقالت إنَّ حكومة بلدها ما زالت تؤيد بقوة عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وإن كان القلق يساورها إزاء التأخيرات في تنفيذ اتفاق السلم. وذكّرت بأن الوتيرة البطيئة لوزع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق قد أسهمت في التأخيرات السابقة، إلا أن الأمم المتحدة قد نفذت التزاماتها بشكل عام وباتت قوات صون السلم موجودة الآن. وعلى الحكومة الموزامبيقية ورينامو أن تنتهزا فرصة وجود عملية الأمم المتحدة وأن تحركا عملية السلام قُدماً. وستجد الولايات المتحدة أنه من الصعب تأييد أي تأجيل للانتخابات بما يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وأعربت المتكلمة عن أملها في أن يكون الاجتماع المقبل بين رئيس موزامبيق وقائد رينامو حافظاً لحل الخلافات القائمة وأن يزيد معدّل سرعة عملية السلام<sup>١٤</sup>.

وبعد ذلك طُرح للتصويت مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويّاً، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٥٠ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إنَّ مجلس الأمن،

إذ يركّز من جديد قراراته ٧٨٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و ٧٩٧ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٨١٨ (١٩٩٣) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣،

وإذ يكرّر تأكيد الأهمية التي يوليها لاتفاق السيلم العام لموزامبيق ولوفاء جميع الأطراف، في الوقت المناسب وبجس نية، بالالتزامات الواردة به.

وإذ يساوره بالغ القلق لعدم التغلب تماماً على التأخيرات في تنفيذ الجوانب الرئيسية من الاتفاق،

وإذ يشجعه الجهود التي تبذلها حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية من أجل الاحتفاظ بوقف إطلاق النار،

وإذ يلاحظ مع الارتياح توقيع الاتفاق المتعلق بمركز القوات بين حكومة موزامبيق والأمم المتحدة، والوزع الكامل لجميع كتائب المشاة الرئيسية التابعة لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق،

<sup>١٣</sup> S/26055

<sup>١٤</sup> S/PV.3253، الصفحات ١٠ إلى ١٢.

ضرورة قيام الطرفين بالموافقة رسمياً على الجدول الزمني المنفّح لتنفيذ عملية السلم والبدء فوراً في تجميع القوات وتسريحها، فضلاً عن التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن مشروع قانون الانتخابات، من أجل إجراء الانتخابات وفقاً للجدول الزمني الجديد.

وفي الجلسة ٣٢٧٤، المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل موزامبيق، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجّه الرئيس (فرنزويلا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد في سياق المشاورات، وتلا التنقيح الذي أدخل على المشروع<sup>١٦</sup>. ووجّه انتباه أعضاء المجلس أيضاً إلى رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من ممثل موزامبيق<sup>١٧</sup>، يحيل فيها نص الوثيقة الختامية للاجتماع بين رئيس موزامبيق ورئيس حركة المقاومة، المؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

وقال ممثل الصين، متحدثاً قبل التصويت، إنَّ عملية السلام في موزامبيق قد وصلت الآن إلى مرحلة حاسمة. ومن أجل ضمان إجراء الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، يتعين على كل من الطرفين اعتماد تدابير عملية، والوفاء بالتزامتهما، والتعاون مع عملية الأمم المتحدة والعمل بشكل صارم وفقاً للجدول الزمني الجديد. وكانت الأولوية بالنسبة للطرفين هي إتمام تجميع قواتهما وتسريحها في أقرب وقت ممكن وتشكيل قوة جديدة للدفاع الوطني. وأضاف أن مشروع هذا القرار يجسد بدقة رغبة أعضاء المجلس<sup>١٨</sup>.

وبعد ذلك طُرح للتصويت مشروع القرار، بصيغته المعدلة شفويًا، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٦٣ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إنَّ مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٧٨٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و ٧٩٧ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٨١٨ (١٩٩٣) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣، و ٨٥٠ (١٩٩٣) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس و ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣،

وإذ يكرّر تأكيد الأهمية التي يوليها لاتفاق السلم العام لموزامبيق ولوفاء جميع الأطراف، في الوقت المناسب وبمُحسن نية، بالتزامات الواردة فيه،

١٢ - يلاحظ مع التقدير أيضاً مساهمة حكومة إيطاليا في الصندوق الاستئماني الوارد وصفها في الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام، ويرحب باعترام عدد من الدول الأعضاء الأخرى المساهمة في هذا الصدد؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم بالتطورات المتصلة بالتنفيذ الكامل لأحكام اتفاق السلم العام، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس بحلول ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ بشأن حصيلة المناقشات المتعلقة بالجدول الزمني المنفّح، بما في ذلك ما يتصل بتجميع وتسريح القوات وتشكيل قوات مسلحة موحدة جديدة؛

١٤ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٧٤): القرار ٨٦٣ (١٩٩٣)

في ٣٠ آب/أغسطس و ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨٥٠ (١٩٩٣) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق وصف فيه الأنشطة التي اضطلعت بها العملية لتنفيذ الجوانب العسكرية والإنسانية والانتخابية والسياسية لولايتها<sup>١٩</sup>.

وذكر الأمين العام أن أهم التطورات منذ تقريره الأخير إلى مجلس الأمن كان بدء المحادثات المباشرة في مابوتو، في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٣، بين رئيس موزامبيق وزعيم حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية، وهي المفاوضات التي تأخر بدؤها لفترة طويلة والتي أسفرت عن توقيع اتفاقين رئيسيين في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقد وافقت حكومة موزامبيق وحركة المقاومة، بشكل خاص، على دمج جميع المناطق الواقعة تحت سيطرة الحركة في إدارة شؤون الدولة، ومطالبة الأمم المتحدة برصد جميع أنشطة الشرطة في البلد، ورصد حقوق وحرية المواطنين في موزامبيق، وتقديم الدعم التقني إلى لجنة الشرطة. وفي هذا السياق، أبلغ الأمين العام المجلس باعتماده إيفاد فريق استقصائي من الخبراء لموزامبيق. وبناءً على النتائج التي يتوصل إليها الفريق، سيقدم توصياته النهائية بشأن حجم عنصر شرطة الأمم المتحدة. وشملت التطورات الهامة الأخرى استئناف الحوار حول مشروع قانون الانتخابات، والقرار الذي اتخذته اللجنة المشتركة لتشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية لإرسال ضباط إلى نيانغا لتدريبهم كمدرسين، وأعمال اللجان الأربع التي نص عليها الاتفاق. وقد أنشئ رسمياً ثلاث من هذه اللجان، هي: اللجنة المعنية بإدارة الدولة ولجنة الإعلام الوطنية ولجنة شؤون الشرطة. وسيقرر إنشاء اللجنة الرابعة، وهي لجنة الانتخابات الوطنية، بعد إقرار مشروع قانون الانتخابات.

وكان من المتوقع أن يزور زعيم حركة المقاومة مابوتو في بداية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وفي هذا السياق، أكد الأمين العام على

<sup>١٦</sup> S/26426.

<sup>١٧</sup> S/26432.

<sup>١٨</sup> S/PV.3274، الصفحة ٦.

<sup>١٩</sup> S/26385 و Add.1.

على الانضمام إلى حكومة موزامبيق في ما يخص الاتفاق عاجلاً على قانون للانتخابات، الذي ينبغي أن يتضمن شرطاً يتعلق بإقامة لجنة انتخابات وطنية فعّالة؛

٩ - يدعو حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية إلى العمل، دون مزيد من التأخير، على أن تبدأ اللجنة المعنية بإدارة شؤون الدولة ولجنة الإعلام الوطنية ولجنة شؤون الشرطة أعمالها؛

١٠ - يثني على الاتفاقات التي تم التوصل إليها في محادثات مابوتو بين حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية بشأن إعادة إدماج جميع المناطق الواقعة الآن تحت سيطرة حركة المقاومة الوطنية في إدارة الدولة وبشأن المطالبة بقيام الأمم المتحدة برصد جميع أنشطة الشرطة في موزامبيق وبشأن الاضطلاع بمهام إضافية، على النحو المحدد في الوثيقة S/26385/Add.1؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يدرس على جناح السرعة الاقتراح المقدم من حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية بشأن قيام الأمم المتحدة برصد أنشطة الشرطة في البلد، على النحو المحدد في الوثيقة S/26385/Add.1، ويرحب بما يتوهمه الأمين العام من إيفاد فريق استقصائي من الخبراء في ما يتصل بوحدة شرطة الأمم المتحدة المقترحة، مع تقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس؛

١٢ - يحث حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية على ضمان الإبقاء على الزخم اللازم من أجل تنفيذ اتفاق السلم العام على الوجه التام، حتى يتسنى إحلال سلم عادل ودائم في موزامبيق، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يشجع رئيس موزامبيق ورئيس حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية على أن يواصلوا محادثاتهم المباشرة؛

١٣ - يشجع المجتمع الدولي على توفير مساعدة مناسبة وعاجلة من أجل تنفيذ البرنامج الإنساني المضطلع به في إطار اتفاق السلم العام، ويحث حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية على مواصلة تيسير وصول المساعدة الإنسانية، دون عائق، إلى السكان المدنيين المحتاجين إليها؛

١٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يوافي المجلس تباراً بالتطورات المتعلقة بتنفيذ أحكام الاتفاق وأن يقدم تقريراً عن المسألة إلى المجلس قبل ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بوقت كاف؛

١٥ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره النشط.

وتحدث بعد التصويت ممثل المملكة المتحدة فحذر الطرفين من أن موارد المجتمع الدولي محدودة وتعاني من إجهاد كبير في الوقت الراهن. ولذلك، إذا كان للالتزام الدولي أن يستمر، فمن الضروري أن يكون التقدم متواصلًا وثابتًا وواضحًا. وقال إن حكومة بلده ترى أن الأولويات هي: أولاً، تجميع القوات وتسريحها، وهذه عملية حاسمة إذا ما أُريد الإبقاء على الجدول الزمني والوفاء به لإجراء الانتخابات. وثانياً، وصول ما تبقى من متدربي حركة المقاومة للانتحاق بالتدريب العسكري المشترك في نيانغا. وثالثاً، إحراز تقدم في المؤتمر الاستشاري المتعدد الأحزاب الخاص بقانون الانتخابات. وأضاف أن حكومة بلده تتطلع إلى تقرير الأمين العام بشأن إمكانيات الاستجابة لرغبة الطرفين

وإذ يثني على جهود الأمين العام وممثله الخاص وأفراد عملية الأمم المتحدة في موزامبيق في ما يتصل بالتنفيذ الكامل للولاية المنوطة بالعملية والاضطلاع بها إلى حين انتهائها على نحو ناجح،

وإذ يثني أيضاً على الدور الذي قامت به منظمة الوحدة الأفريقية، من خلال الممثل الخاص لأمينها العام، في مجال تطبيق اتفاق السلم العام،

وإذ يلاحظ مع الارتياح التطورات الإيجابية الأخيرة في عملية السلم في موزامبيق، ولا سيما المحادثات التي جرت مباشرة في مابوتو بين رئيس موزامبيق، السيد يواكيم تشيسانو، ورئيس حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية، السيد أفونسو دلاكامبا، والتي أدت إلى الاتفاقات التي وقعت في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣،

وإذ يلاحظ مع الارتياح أيضاً الوُزَع التام للعنصر العسكري من العملية، والتقدم الذي أحرزته العملية في إقامة مناطق التجميع،

وإذ يشدد على عدم مقبولية المحاولات الرامية إلى وضع شروط لعملية السلم، وبخاصة لعملية تجميع وتسريح القوات، أو إلى كسب مزيد من الوقت أو الحصول على مزيد من التنازلات،

وإذ يساوره القلق إزاء استمرار التأخير في تنفيذ الجوانب الرئيسية من اتفاق السلم العام فضلاً عن حالات انتهاك وقف إطلاق النار،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس و ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣؛

٢ - يؤكد ضرورة الاحترام التام لجميع أحكام اتفاق السلم العام لموزامبيق، وبخاصة الأحكام المتعلقة بوقف إطلاق النار وتحرك القوات؛

٣ - يعيد تأكيد الأهمية التي يعلّقها على إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛

٤ - يحث بقوة حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الموزامبيقية على الموافقة دون مزيد من التأخير على الجدول الزمني المنقح المتعلق بتنفيذ كافة أحكام اتفاق السلم العام الوارد وصفه في الفقرات ٢٩ إلى ٣١ من تقرير الأمين العام، وعلى تطبيق ذلك الجدول الزمني، وبناشد الطرفين التعاون التام في هذا الصدد مع الممثل الخاص للأمين العام؛

٥ - يشدد مرةً أخرى على الحاجة الماسة إلى الشروع في وقت مبكر في عملية تجميع وتسريح القوات واستمرارها وفقاً للجدول الزمني المنقح ودون شروط مسبقة؛

٦ - يحث حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية على مشاركة حكومة موزامبيق في الإذن بعملية التجميع الفوري للقوات، وكذلك بحث كلا من حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية على البدء مباشرة بعد ذلك في عملية التسريح؛

٧ - يرحب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المشتركة المعنية بتشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة، وبخاصة في ما يتصل بتدريب المعلمين في نيانغا وكذلك بالتقدم المتحقق في إزالة الألغام؛

٨ - يعرب عن استيائه لعدم إحراز تقدم في مؤتمر التشاور المتعدد الأطراف، ويحث حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية وسائر الأحزاب السياسية

وفي التقرير أبلغ الأمين العام المجلس أنه عقد، خلال زيارته إلى مابوتو من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، اجتماعات إيجابية وبناءة إلى حد كبير مع رئيس موزامبيق ورئيس حركة "رينامو"، أكد خلالها أن الأمم المتحدة ليس يوسعها إلا أن تساعد على تسهيل عملية السلم وأنه ليس بإمكانها تعزيز السلم وإحلاله بدون تعاون الطرفين. وأكد أيضاً أن المجتمع الدولي لن يوظف مزيداً من الموارد البشرية والمادية ولن يعرض للخطر أرواح القائمين بعمليات حفظ السلم حيثما أخفقت الإرادة السياسية في الإسهام، إسهاماً كبيراً، في عملية السلم. ولذلك، حث القائمين على الاستفادة من التقدم المحرز لكي يتسنى إجراء الانتخابات في موعدها، أي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وأشار الأمين العام إلى أنه تم التوصل، خلال زيارته، إلى عدد من الاتفاقات بشأن المسائل المتعلقة. وشملت هذه الاتفاقات، في جملة أمور، تجميع قوات حركة "رينامو" والقوات الحكومية وتسريحها، فضلاً عن نزع سلاح القوات شبه العسكرية والمليشيات والقوات غير النظامية في وقت واحد؛ وتشكيل لجنة الانتخابات الوطنية، وتحديد نظام وجدول زمني لوضع القانون الانتخابي في صيغته النهائية؛ وإنشاء لجان فرعية محلية تابعة للجنة الوطنية لشؤون الشرطة لرصد أنشطة الشرطة الموزامبيقية. وعقب هذه الاتفاقات، ووفق على الجدول الزمني المنقح الذي يتضمن تواريخ جديدة لتجميع القوات وتسريحها، وذلك في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ويتعين تسريح جميع القوات في وقت لا يتجاوز أيار/مايو ١٩٩٤.

وأشار الأمين العام إلى أن تنفيذ بنود الاتفاقات المبرمة بين حكومة موزامبيق وحركة "رينامو" من شأنه أن يلقي عبئاً ثقيلاً على الموارد المالية للحكومة. ولذلك، فإن استيعاب ممثلي "رينامو" في هيكل الحكومة وإدماجهم في المجتمع يستلزم من المجتمع الدولي تقديم الدعم الكافي تكاملاً لما هو متاح من موارد محدودة في الميزانية. وكذلك، فإن جهود حركة "رينامو" لتحويل نفسها إلى حزب سياسي ستكون باهظة التكاليف. ولتيسير هذه العملية، أنشأت الأمم المتحدة صندوقاً استمانيًا ساهمت فيه بعض البلدان.

وبالنظر إلى هذه التطورات الأخيرة، أوصى الأمين العام بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لحين إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، مع استعراض مركز العملية كل ثلاثة أشهر. وكإجراء احتياطي، فإنه يعتمد أيضاً، رهناً بموافقة المجلس، المضي في اختيار ووزع مراقبي الشرطة البالغ عددهم ١٢٨ مراقباً الذين أذن بهم مجلس الأمن بالفعل بموجب قراره ٧٩٧ (١٩٩٢).

وفي الجلسة ٣٣٠٥، المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل موزامبيق، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس (الرأس الأخضر) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد

في أن تقوم الأمم المتحدة بمراقبة أنشطة الشرطة حتى يمكن للمجلس أن يعمل دون إبطاء بناءً على توصياته<sup>١٩</sup>.

**المقرر المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (الجلسة ٣٣٠٥):**  
القرار ٨٧٩ (١٩٩٣)

في الجلسة ٣٣٠٥، المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن البند المعنون "الحالة في موزامبيق" في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل موزامبيق، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس (البرازيل) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس<sup>٢٠</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٧٩ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إلى مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته ٧٨٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و ٧٩٧ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٨١٨ (١٩٩٣) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣، و ٨٥٠ (١٩٩٣) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، و ٨٦٣ (١٩٩٣) المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣،

وإذ يكرر تأكيد الأهمية التي يوليها لاتفاق السلم العام لموزامبيق ولوفاء جميع الأطراف، في الوقت المناسب وبمخس نية، بالالتزامات الواردة فيه،

- ١ - يقرر، إلى أن يدرس تقرير الأمين العام المقرر تقديمه بموجب القرار ٨٦٣ (١٩٩٣)، تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لفترة مؤقتة تنتهي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛
- ٢ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره النشط.

**المقرر المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (الجلسة ٣٣٠٥):** القرار ٨٨٢ (١٩٩٣)

في ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨٦٣ (١٩٩٣) المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق وصف فيه التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق وأبلغ المجلس بالزيارة التي قام بها إلى مابوتو<sup>٢١</sup>.

<sup>١٩</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

<sup>٢٠</sup> S/26664.

<sup>٢١</sup> Add.1 و S/26666.

وأعرب ممثل جيبوتي عن قلقه إزاء برنامج المساعدة الإنسانية لموزامبيق، وذلك في ضوء "الحجم المخض للكارثة". فقد بلغ عدد اللاجئين بسبب الصراع حوالي ١,٥ مليون لاجئ، ومهمة إعادة إدماجهم في المجتمع، بالإضافة إلى إعادة اندماج القوات المتحاربة، مهمة ضخمة. وإضافة إلى ذلك، يجب إعادة توطين ٤ إلى ٥ ملايين من الأشخاص المشردين محلياً في مناطقهم. وثمة مشكلة أخرى لها صلة بهذه المشكلة، وهي إزالة الألغام من البلد، حيث يُقدَّر أنَّ هناك نحو مليونين من الألغام. وأعرب عن أمله أن تتمكن موزامبيق، إذا سارت الأمور حسب الخطة المرسومة، من أن تستعيد وضعها باعتبارها قصة نجاح الأمم المتحدة في أفريقيا<sup>٢٥</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٨٢ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إنَّ مجلس الأمن،

إذ يَركِّد من جديد قراره ٧٨٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وجميع قراراته اللاحقة ذات الصلة،  
وقد نظر في تقرير الأمين العام بشأن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق المؤرخة ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣،

وإذ يكرّر تأكيد الأهمية التي يوليها لاتفاق السلم العام لموزامبيق ووفاء جميع الأطراف، في الوقت المناسب وبمُحسن نية، بالالتزامات الواردة فيه،

وإذ يثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص وأفراد العملية من أجل تنفيذ الولاية على نحو كامل،

وإذ يعيد تأكيد اقتناعه بأن إيجاد حل للصراع في موزامبيق من شأنه أن يسهم في تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة،

وإذ يَركِّد مع الارتياح التطورات الإيجابية الأخيرة في عملية السلم في موزامبيق، بما في ذلك المحادثات المباشرة بين رئيس موزامبيق، السيد يواكيم تشيسانو، ورئيس حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية، السيد أفونسو دلاكاما، والاتفاقات التي وقَّعت في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣،

وإذ يشدّد بقلق متزايد على التأخيرات المستمرة في تنفيذ اتفاق السلم العام الذي وقَّعه كلا الطرفين،

وإذ يشدّد مرةً أخرى على عدم مقبولية محاولات كسب مزيد من الوقت أو مزيد من التنازلات، أو ربط عملية السلم بشروط جديدة، ويحث بقوة الطرفين على عدم إثارة أي مسائل أخرى قد تعرّض للخطر تنفيذ الاتفاق، لا سيما في ضوء الالتزامات التي تم الدخول فيها أثناء زيارة الأمين العام الأخيرة لموزامبيق،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام؛

خلال المشاورات السابقة للمجلس<sup>٢٦</sup>، وتلا بعض التفتيحات التي أُدخلت على المشروع.

وقال ممثل موزامبيق، مذكراً بالقرار ٧٨٢ (١٩٩٢) الذي أقرَّ جملة أمور، منها إرسال مراقبين عسكريين إلى بلده ثم إنشاء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، إنَّ اعتماد هذا القرار كان بمثابة بزوغ فجر جديد لمرحلة جديدة في الجهود الرامية إلى إرساء سلم دائم في موزامبيق. وقد كان لوجود الأمم المتحدة دور أساسي في تشجيع العودة التدريجية والمستقرة للآجئين والمشردين، وتطبيع الحياة في جميع أنحاء البلد، وإعادة بناء القاعدة الإنتاجية في المناطق الريفية، وإعادة تنشيط الاقتصاد. ولقد جاءت زيارة الأمين العام في الوقت المناسب وكانت مفيدة. ونتيجة لمحادثاته المكثفة مع الحكومة و"رينامو" والأحزاب السياسية الأخرى، تم تحقيق تقدم رئيسي في عملية السلم الموزامبيقية. وأصبح ممكناً في نهاية المطاف التوصل إلى اتفاقات إيجابية بعيدة الأثر بشأن جميع المسائل الرئيسية المتصلة بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلم العام. وأشار إلى أنَّه تم الاتفاق على تشكيل الهيئة الانتخابية، وهو ما ينبغي أن يسمح بالاستكمال المبكر والنجاح لقانون الانتخاب. وعلاوة على ذلك، فإنَّ الحكومة و"رينامو" والأحزاب السياسية الأخرى تنظر في إنشاء محكمة انتخابية مشكلة من قاضيين موزامبيين وثلاثة قضاة دوليين، تَبَّتْ، في جملة أمور، في حالات الاختلاف داخل الهيئة الانتخابية. وقال، مؤكداً الأهمية القصوى التي تُعلقها حكومة بلده على مصداقية المؤسسات التي تنشأ للتحقق من قانونية وصلاحيات العملية الانتخابية ونتائجها بالكامل، إنَّ الحكومة ستطلب إلى الأمين العام أن يتشاور مع مجلس الأمن بشأن أفضل سبل تقديم المساعدة في اختيار وترشيح القضاة الدوليين. وأعرب عن أمله في أنه بتوافر الإرادة السياسية والعزيمة لدى جميع الأطراف، سيكون هناك ما يكفي من الوقت للإعداد للانتخابات العامة وإجرائها في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وختاماً، ناشد المجلس أن يحمّل المسؤولية لجميع الذين قد يحاولون تقويض قوة الدفع التي تولدت من التفاهم الذي تم التوصل إليه خلال زيارة الأمين العام<sup>٢٣</sup>.

وأكد ممثل البرازيل، متحدثاً قبل التصويت، أنَّه يجب في هذه المرحلة ألا تثار أي مسائل قد تعرّض للخطر تنفيذ اتفاق السلم العام. وقال إنَّه يجب الامتنال للجدول الزمني المنقَّح دون أي تباطؤ أو مراوغة، وذلك للتمكن من النجاح في إجراء انتخابات ديمقراطية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. والبرازيل ملتزمة بتأييد استمرار الوجود القوي للأمم المتحدة في موزامبيق، وتتطلع إلى الحصول على توصيات الأمين العام بشأن إنشاء وحدة شرطة تابعة لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق<sup>٢٤</sup>.

<sup>٢٢</sup> S/26694.

<sup>٢٣</sup> S/PV. 3305، الصفحات ٦ إلى ١٧.

<sup>٢٤</sup> المرجع نفسه، الصفحات ١٨ إلى ٢٢.

٩٠ يوماً استناداً إلى تقرير من الأمين العام على النحو الوارد وصفه في الفقرة ١٣ أذناه؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يوفيه بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وكل ثلاثة أشهر بعد ذلك، بما إذا كان الطرفان قد أحرزا تقدماً كافياً ولموسماً نحو تنفيذ اتفاق السلم العام والوفاء بالجدول الزمني المنصوص عليه في الفقرتين ٣ و ١٠ أعلاه، وأن يوفيه أيضاً بالحالة في ما يتعلق بتنفيذ ولاية العملية، مع مراعاة الحاجة إلى تحقيق وفورات في التكلفة إلى أقصى حد ممكن، ومع مواصلة إدراك أهمية الاضطلاع بولايتها على نحو فعّال؛

١٤ - يناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة المالية اللازمة لتيسير تنفيذ الاتفاق؛

١٥ - يناشد أيضاً المجتمع الدولي تقديم تبرعات مالية إلى الصندوق الاستئماني الذي سينشأ لمساندة الأنشطة الانتخابية للأحزاب السياسية لدى إقرار قانون الانتخاب؛

١٦ - يكرر تشجيعه للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدات مناسبة وآنية لتنفيذ برنامج المساعدة الإنسانية الذي يتم الاضطلاع به في إطار اتفاق السلم العام، ويحث حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الموزامبيقية على تيسير وصول المساعدات الإنسانية بدون عائق إلى السكان المدنيين المحتاجين إليها؛

١٧ - يدعو جميع الأطراف إلى التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الإنسانية العاملة في موزامبيق لتيسير عودة وإعادة توطين اللاجئين والمشردين على وجه السرعة؛

١٨ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره النشط.

وقال ممثل الصين، متحدثاً بعد التصويت، إنَّ وفد بلده يرى أن اكمال عملية السلم في موزامبيق بنجاح أو إمكانية أن تنعم موزامبيق حقاً بالسلم الدائم تتوقف في نهاية المطاف على شعب موزامبيق ذاته. وقد دخلت عملية السلم في موزامبيق مرحلة حاسمة، لذلك ينبغي للطرفين، وفقاً لالتزاماتهما وبالتعاون التام مع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، اعتماد تدابير عملية من أجل التقييد التام بالجدول الزمني الجديد لكفالة إجراء الانتخابات العامة على النحو المقرر<sup>٢٦</sup>.

وقال ممثل فرنسا إنَّ بلده صوّت تأييداً للقرار الذي بمعدّ ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لفترة ستة أشهر على أن يكون مفهوماً أنَّ التقدم في عملية السلم سيخضع لمراجعة دورية. وناشد وفد بلده الطرفين أن يمتثلا امتثالاً دقيقاً للجدول الزمني المنّح وأن يتعاونوا مع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق من أجل الأداء السليم للعملية الانتخابية. وأكد في هذا الصدد أنه من الضروري إجراء الانتخابات

٢ - يثني على الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الرئيس تسيسانو والسيد دلاكاما، خلال زيارة الأمين العام لمابوتو، بشأن المسائل المعلقة التي كانت تعيق عملية السلم؛

٣ - يؤكد من جديد الأهمية الحيوية التي يعلّقها على إجراء انتخابات في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛

٤ - يرحب بموافقة الطرفين الموزامبقيين على الجدول الزمني المنّح لتنفيذ اتفاق السلم العام لموزامبيق، ويحث الطرفين على الالتزام به دون أي تأخير؛

٥ - يحث الطرفين الموزامبقيين على بدء عملية تجميع القوات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وبدء عملية التسريح في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بغية تأمين عملية التسريح بحلول أيار/مايو ١٩٩٤ على أساس الجدول الزمني المنّح؛

٦ - يحيط علماً بالتقدم المحرز في ما يتعلق بتكوين قوات الدفاع الموزامبيقية الجديدة، ولا سيما بدء التدريب على نطاق كامل في نيانغا، زمبابوي، للقوات التابعة للحكومة والقوات التابعة لحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية من أجل تشكيل الجيش الوطني الجديد؛

٧ - يرحب بإقرار المبادئ التوجيهية الخاصة بلجنة وقف إطلاق النار، التي تحكم حركة القوات بعد توقيع اتفاق السلم العام، ويحث الطرفين على الالتزام بتلك المبادئ التوجيهية والتعاون مع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق في ما يبذل من جهود لتطبيقه؛

٨ - يؤكد الحاجة إلى التشغيل الدورية للجنة الوطنية للإدارة، واللجنة الوطنية لشؤون الشرطة، واللجنة الوطنية للإعلام، بعد الاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخراً بشأن رئاسة تلك اللجان؛

٩ - يؤدّن للأمين العام بأن يمضي قدماً في اختيار ١٢٨ مراقب شرطة تابعين للأمم المتحدة ووَزَعهم، حسبما تمت الموافقة عليه في القرار ٧٩٧ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بغية وَزَعهم بأسرع ما يمكن؛

١٠ - يؤكد أهمية قيام الطرفين بتحقيق تقدم في بلوغ الأهداف السياسية المتفق عليها، وبالتحديد الموافقة على قانون الانتخاب وتشكيل لجنة انتخابية بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وبدء تركيز القوات في مناطق التجميع وتسريح ٥٠ في المائة من القوات قبل ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، وتحقيق تقدم كاف لإتمام تسريح القوات بحلول ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، والإسراع بالتقدم في تدريب القوات وإدماجها في قوات الدفاع الموزامبيقية الجديدة حتى يتسنى إتمام العملية بحلول آب/أغسطس ١٩٩٤،

١١ - يدعو حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية إلى تعزيز التقدم المحرز والاحترام الكامل لجميع أحكام اتفاق السلم العام، وخاصة الأحكام المتعلقة بوقف إطلاق النار وتحرك القوات؛

١٢ - يقرر تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لفترة ستة أشهر، رهناً بشرط قيام مجلس الأمن باستعراض حالة ولاية العملية في غضون

<sup>٢٦</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٢٩ إلى ٣١.

وأشار الأمين العام كذلك إلى أنه سيكون من المفيد إبقاء قوات العملية في قوامها الحالي حتى إجراء الانتخابات. بيد أنه بالنظر إلى التكاليف الإضافية المرتبطة بإنشاء وحدة شرطة كبيرة القوام، فضلاً عن التطورات السياسية التي يشهدها البلد، فإنه يعترض بدء إجراء تخفيض تدريجي في العناصر العسكرية للبعثة في أيار/مايو ١٩٩٤، حينما تستكمل تقريباً عملية تسريح القوات. وعلاوة على ذلك، من المقرر أن تضطلع قوات الدفاع الموزامبيقية بمهامها بالكامل بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وفي ذلك الوقت، من المتوقع أن يتولى الجيش الموزامبقي بعض المهام الرئيسية التي تؤديها عملية الأمم المتحدة في موزامبيق.

وفي الجلسة ٣٣٣٨، المعقودة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل موزامبيق، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجهه بعد ذلك الرئيس (جيبوتي) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد خلال المشاورات السابقة للمجلس.<sup>٢٧</sup>

وتحدث ممثل موزامبيق عن مسألة تفكيك الوحدة العسكرية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، فقال إنَّ خفض قوامها ينبغي أن يتم على ضوء التطورات الحاصلة في تسريح القوات وتدريب قوات الدفاع الموزامبيقية ومباشرتها لمهامها. بيد أن حكومة بلده تدرك أن الموارد المالية للمنظمة محدودة، "إن لم تكن قد تجاوزت بالفعل حدودها القصوى". ولذلك وافق وفد بلده على مشروع القرار، ولا سيما الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ١٩ من المنطوق. ثم تحدث عن مسألة تجميع القوات وتسريحها، فقال إنَّ السلطات الموزامبيقية قد شرحت مراراً وتكراراً أن الصعوبات السوقية والتنظيمية لا تؤثر على الإرادة السياسية للحكومة وحسن نيتها في الوفاء بكامل التزاماتها بموجب الاتفاق. وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإنَّ القوات الحكومية قد توجهت، بكامل عتادها، نحو مناطق التجميع بأعداد أكبر بكثير من قوات حركة المقاومة الوطنية. وأكد على أن المشاكل التنظيمية والسوقية التي واجهتها حكومة بلده في مناطق التجميع شبيهة بتلك التي ووجهت في مناطق تجميع قوات حركة المقاومة، وهي مناطق تقع بالكامل تحت مسؤولية عملية الأمم المتحدة. وأشار في هذا الصدد إلى أن البعثة الثلاثية<sup>٢٨</sup> قد زارت بعض مناطق التجميع في مختلف أنحاء البلد، من ٢٥ كانون الثاني/يناير إلى ٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، للاطلاع عن كثب على المشاكل المطروحة في تلك المناطق. وعموماً، لاحظت البعثة أن المشاكل المتصلة بالدعم السوقية وبتوفير الأغذية والظروف الملائمة هي مشاكل تواجهها الحكومة وحركة المقاومة على حد سواء، والمناطق التابعة للحركة وضعها

طبقاً للخطة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وأنه لن يسمح بأي تأخير آخر<sup>٢٧</sup>.

**المقرر المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٣٨): القرار ٨٩٨ (١٩٩٤)**

في ٢٨ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٨٨٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق<sup>٢٨</sup> وصف فيه التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلم العام وقدم توصيات بشأن الوُزَع المقرر لوحدة الشرطة التابعة للعملية.

وأشار الأمين العام إلى أن عدداً من التطورات الهامة قد طرأ منذ أن قدّم تقريره الأخير إلى المجلس. فقد بدأ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ تجميع القوات الذي طال انتظاره، وشُرع في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ في حل القوات شبه العسكرية والمليشيا والقوات غير النظامية. وتمت الموافقة على قانون الانتخابات في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وعُينت لجنة الانتخابات الوطنية في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. لكنه أشار إلى أنه ما زالت هناك مشاكل كبيرة يتعين تسويتها في المستقبل القريب. وهي تشمل، في جملة أمور، بدء التسريح الفعلي وإنجازه بعد ذلك؛ ونقل الأسلحة من مناطق التجميع إلى مخازن إقليمية؛ وحل القوات شبه العسكرية؛ وتشكيل قوة دفاع وطنية قادرة على أداء مهامها؛ وتوفير الدعم المالي لتحويل حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية من حركة عسكرية إلى حزب سياسي. وفي هذا الصدد، ذكر الأمين العام أنه يقوم باستكشاف إمكانية إنشاء آلية تمويل أكثر مرونة من الصندوق الاستئماني الذي تديره الأمم المتحدة.

وأوصى الأمين العام بأن يأذن مجلس الأمن بإنشاء عنصر شرطة مدنية تابع للأمم المتحدة ووُزعه تدريجياً باعتباره جزءاً لا يتجزأ من عملية الأمم المتحدة في موزامبيق<sup>٢٩</sup>. وسيقوم هذا العنصر، في جملة أمور، برصد جميع أنشطة الشرطة في البلد والتحقق من أن ما تقوم به من أعمال متسق تماماً مع اتفاق السلم العام؛ ورصد احترام الحقوق والحريات المدنية للمواطنين الموزامبيين في شتى أنحاء البلد؛ وتوفير الدعم التقني للهيئة الوطنية لشؤون الشرطة؛ والتحقق من قوام ومواقع قوات الشرطة الحكومية وعتادها؛ ورصد عملية إعادة تنظيم وإعادة تدريب شرطة التدخل السريع وأنشطتها والتحقق منها. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم، بالاشتراك مع العناصر الأخرى في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، برصد الحملة الانتخابية والتحقق من احترام الحقوق السياسية للأفراد والجماعات والمنظمات السياسية.

<sup>٢٧</sup> S/1994/188.

<sup>٢٨</sup> تضم ممثلي الحكومة وحركة المقاومة والممثل الخاص وممثلي الجهات المشاركة في لجنة الرصد والإشراف، وهي إيطاليا والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

<sup>٢٧</sup> المرجع نفسه، الصفحة ٣٢.

<sup>٢٨</sup> S/1994/89 و Add. 1 و Add. 2.

<sup>٢٩</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن وُزَع عنصر الشرطة التابع للأمم المتحدة، انظر الفقرة ١٨ من تقرير الأمين العام (S/1994/89/Add.1).

حيوياً لاستمرار موزامبيق بعد انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، شدّد على الحاجة إلى إنشاء قوة شرطة تابعة للأمم المتحدة لرصد جميع أنشطة الشرطة في البلد وتقديم الدعم التقني للهيئة الوطنية لشؤون الشرطة. وفي ما يتعلق بمشروع القرار، قال إنّ المشروع يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في إطار الجهد الجماعي المبذول لإحلال السلم في موزامبيق وتعزيز السلم في العالم. وقال إنّ وفد بلده سيدعم المشروع لثلاثة أسباب. أولاً، لأنّه يحدّث كلاً الجنابيين على القيام بكل ما يلزم لتيسير الوفاء التام بجميع الالتزامات التي أخذها على عاتقها، ولا سيما تلك المتصلة بتجميع القوات وتشكيل قوة دفاع وطنية. وثانياً، لأنّه يقر بالحاجة إلى زيادة المساعدات الدولية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة، وثالثاً، لأنّه يشدّد على القيود الزمنية في تنفيذ عملية السلام.<sup>٣٣</sup>

وأعرب ممثل الصين عن تأييده لإرسال مزيد من مراقبي الشرطة إلى موزامبيق للمساعدة في التحضير للانتخابات العامة وتعزيز عملية السلم. لكنّه أشار إلى أن نجاح تنفيذ اتفاق السلم العام يتوقف على الشعب الموزامبيقي نفسه وعلى تحقيق المصالحة الوطنية على نطاق واسع.<sup>٣٤</sup>

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٩٨ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يذكّر من جديد قراره ٧٨٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وجميع قراراته اللاحقة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بشأن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وقد استكمل استعراض حالة العملية المطلوب في قراره ٨٨٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣،

وإذ يشي على جهود الأمين العام، ومثله الخاص، وأفراد عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، في السعي لتنفيذ الولاية الموكلة إلى العملية تنفيذاً تاماً،

وإذ يشي أيضاً على الدور الذي قامت به منظمة الوحدة الأفريقية، من خلال الممثل الخاص لأمينها العام، في تنفيذ اتفاق السلم العام لموزامبيق،

وإذ يكرّر الإعراب عن الأهمية التي يعلّقها على اتفاق السلم العام وعلى وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب الاتفاق، بإخلاص وفي حينه،

وإذ يلاحظ أن شعب موزامبيق يتحمل المسؤولية النهائية عن النجاح في تنفيذ اتفاق السلم العام،

وإذ يرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة في تنفيذ اتفاق السلم العام، وإن كان يشعر بالقلق إزاء حالات التأخير في تنفيذه تنفيذاً تاماً،

أسوأ في بعض الحالات. وتأكّدت البعثة الثلاثية أيضاً أنه من بين المشاكل الأخرى المطروحة في مناطق التجميع عدم قدرة المراقبين العسكريين للحركة على تسجيل أكثر من ٥٠ محارباً في اليوم من أصل آلاف المحاربين الذين يصلون يومياً إلى مناطق التجميع. ومن الأمور الأخرى التي تشكّل مصدر قلق بالغ للسلطات الموزامبيقية مسألة جمع الأسلحة. فما زال العديد من محاربي الحركة يلتحقون بمناطق التجميع بدون أسلحتهم، ولم تستطع السلطات الحصول على أي معلومات بشأن باقي أسلحتهم وأكثرها خطورة. وعلاوة على ذلك، وكما لاحظت البعثة، فإنّ جزءاً كبيراً من أفراد الحركة في مناطق التجميع مكون من المسنين والفتيان. وأعرب عن أمله في أن يضغط المجلس على الحركة لتجميع كل محاربيها وتسليم كل أسلحتها.

وقال إنّ حكومة بلده، من جانبها، عازمة على الوفاء التام بالتزاماتها واحترام المواعيد النهائية المتفق عليها في الجدول الزمني المنفتح. وأعرب أيضاً عن قلقه إزاء ما صدر مؤخراً من تصريحات عن قيادة الحركة التي تتوقع من الآن أن أي خسارة محتملة في الانتخابات العامة لن تكون ممكنة إلا إذا كانت الانتخابات مشوبة بالفساد وغير نزيهة. وقال إنّ هذه التهديدات صدرت في وقت أقيمت فيه جميع الآليات المؤسسية اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وهي آليات جاهزة تماماً للعمل. وعلاوة على ذلك، فإنّ العملية الانتخابية بأسرها ستخضع لإشراف عملية الأمم المتحدة وغيرها من المراقبين الدوليين، مع إمكانية الطعن لدى المحكمة الانتخابية التي ستضم هيئتها ثلاثة قضاة دوليين يقترحهم مجلس الأمن ويعينهم الأمين العام. وأهاب بمجلس الأمن والأمين العام أن يشرعا في إجراء المشاورات وإقامة الآليات اللازمة للتسجيل بتعيين القضاة الدوليين كي يتسنى إنشاء المحكمة الانتخابية في أقرب وقت ممكن. وقال إن المجلس ينبغي أيضاً أن ينظر مجدداً في كيفية تعزيز سلطته بين الطرفين على أحسن وجه، ولا سيما بإدانة الانتهاكات المنتظمة للاتفاق والتفاهات التي تم التوصل إليها بعد ذلك، واتخاذ إجراءات بشأنها.<sup>٣٥</sup>

وقال ممثل نيجيريا، متحدثاً قبل التصويت، إنّ عملية موزامبيق تنفرد بكونها من بعثات حفظ السلام القليلة التي ظهرت فيها مؤشرات إيجابية على إمكانية التوصل إلى تسوية نهائية في وقت مبكر وبطريقة سلسة. فقد بدأ تجميع وإيواء قوات الحكومة والحركة معاً، ويبدو أن التحضير للانتخابات جار حسب الجدول الزمني المقرر، ووافقت الجمعية الوطنية الموزامبيقية في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ على القانون الانتخابي، ورغم وقوع بعض الحوادث بين الفينة والأخرى، فإنّ الوقف العام لإطلاق النار ما زال قائماً. إلا أنّه ما زالت هناك عقبات كبيرة على الطريق، وبخاصة المهمة الجسيمة المتمثلة في تشكيل قوات دفاع وطنية قادرة على أداء مهامها كما ينبغي، وهي تشكّل عنصراً

<sup>٣٣</sup> المرجع نفسه، الصفحات ١٢ إلى ١٥.

<sup>٣٤</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٢٠.

<sup>٣٥</sup> S/PV.3338، الصفحات ٣ إلى ١٢.

٧ - يطلب إلى حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية إلى الامتثال لجميع أحكام اتفاق السلم العام، ولا سيما الأحكام المتعلقة بوقف إطلاق النار وتجميع القوات في ثكنات وتسريحها، ويشني في هذا الصدد على ما أعلنه الرئيس شيسانو والسيد دلاكاما من التزام بتنفيذ اتفاق السلم العام؛

٨ - يطلب كذلك إلى حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية إلى الامتثال الكامل والفوري لقرارات لجنة الإشراف والرصد؛

٩ - يشجع حكومة موزامبيق على مواصلة الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم الدعم السوقي والغذاء الكافي وتسديد المدفوعات المستحقة، إلى القوات الموجودة في مناطق التجميع ومراكز التدريب؛

١٠ - يلاحظ التعجيل في الآونة الأخيرة بتجميع قوات حكومة موزامبيق، ويدعو الحكومة إلى مضاعفة جهودها لتحقيق التوازن بين الطرفين في تجميع القوات في الثكنات، والانتهاء من هذه العملية على وجه السرعة وفي حينه على النحو المطلوب في الجدول الزمني المنقح؛

١١ - يشدد على الحاجة إلى قيام قوات حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية بتسليم جميع ما لديها من أسلحة إلى الأمم المتحدة في مناطق التجميع، وإلى توصل الطرفين إلى اتفاق فوري على نقل جميع الأسلحة إلى مستودعات إقليمية بغية ضمان الأمن في مناطق التجميع؛

١٢ - تؤكد الأهمية الحيوية التي يعلّقها على إجراء انتخابات عامة في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وعلى البدء في وقت مبكر بالتسجيل الانتخابي وغيره من الأعمال التحضيرية الانتخابية، ويحث الطرفين على الاتفاق بصفة عاجلة على تاريخ محدد للانتخابات؛

١٣ - يناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدات المالية اللازمة لتيسير تنفيذ اتفاق السلم العام، وأن يقدم أيضاً تبرعات مالية إلى الصندوق الاستئماني الذي سينشأ لدعم الأنشطة الانتخابية للأحزاب السياسية؛

١٤ - يلاحظ ما قرره الأمين العام من استطلاع إمكانية إنشاء آلية أكثر فعالية لتوفير الموارد، يكون الإنفاق بفضلها مرهوناً بالتنفيذ الدقيق والمناسب زمنياً لاتفاق السلم العام، على النحو المبين في الفقرة ٣٥ من تقريره المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛

١٥ - يرحب بالاقترح الداعي إلى تمديد الخطة القائمة للتعويض عن إنهاء الخدمة لتيسير إعادة إدماج الجنود الذين يسرحون في المجتمع المدني ويشجع المجتمع الدولي على تقديم المساعدة المناسبة العاجلة لتنفيذ هذه الخطة كتكملة للجهود الحالية المبذولة في إطار برنامج المساعدة الإنسانية؛

١٦ - يعرب عن تقديره للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية وفرنسا والبرتغال وإيطاليا، نظير ما قدمته من عروض للمساعدة في مجال التدريب العسكري أو لإصلاح مراكز التدريب للجيش الجديد؛

١٧ - يلاحظ أيضاً مع التقدير استجابة المجتمع الدولي إلى احتياجات موزامبيق من المساعدة الإنسانية ويشجع المجتمع الدولي على

وإذ يحيط علماً بالطلب المقدم من حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية بشأن رصد جميع أنشطة الشرطة والمهام الإضافية المنصوص عليها في الاتفاقات المؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، واتفاق الطرفين معاً على المفهوم العام لعنصر الشرطة في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق،

وإذ يشدد على ضرورة القيام، في هذه العملية وفي غيرها من عمليات حفظ السلام، بمواصلة مراقبة النفقات بدقة خلال هذه الفترة التي تتزايد فيها الطلبات على مواد حفظ السلام، وذلك دون تعريض مقاصدها للخطر،

وإذ يلاحظ مع التقدير في هذا السياق أن الأمين العام، لدى اقتراحه إنشاء عنصر الشرطة ليكون جزءاً لا يتجزأ من العملية، قد أعلن في الوقت نفسه عن نيته تقديم اقتراحات محددة للخفض التدريجي للعنصر العسكري في العملية، دون المساس بفاعلية اضطلاعها بولايتها، ولا سيما مهام عنصرها العسكري،

وإذ يعيد تأكيد قناعته بأن حل النزاع في موزامبيق سيسهم في تحقيق السلم والأمن،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛

٢ - يأذن بإنشاء عنصر شرطة تابع للأمم المتحدة يصل قوامه إلى ١١٤٤ فرداً، ليكون جزءاً لا يتجزأ من عملية الأمم المتحدة في موزامبيق وتكون ولايته ووُزعه على النحو الوارد وصفه في الفقرات ٩ إلى ١٨ من الإضافة لتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام، في الوقت الذي يتم فيه وُزّع عنصر الشرطة، أن يبدأ على الفور في إعداد مقترحات محددة لخفض عدد مناسب من الأفراد العسكريين بهدف ضمان عدم حدوث أي زيادة في تكلفة عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، دون المساس بفاعلية اضطلاعها بولايتها؛

٤ - يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يعد جدولاً زمنياً من أجل: (أ) إنجاز ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وسحب أفرادها، وتسليم أي مهام متبقية إلى وكالات الأمم المتحدة وبرامجها بحلول نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وهو الموعد الذي من المتوقع أن تكون الحكومة المنتخبة قد تولت الحكم فيه، والعمل، في هذا السياق، (ب) سحب القوات العسكرية على مراحل من ممرات النقل، وهو ما ينبغي أن يبدأ في أقرب وقت ممكن عملياً وأن يكتمل بعد بدء عمل قوة الدفاع الوطنية الجديدة، (ج) سحب المراقبين العسكريين بعد اكتمال عملية التسريح؛

٥ - يرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة في تنفيذ اتفاق السلم العام في موزامبيق، بما فيها بدء تجميع القوات وحل القوات شبه العسكرية والمليشيات والقوات غير النظامية، الموافقة على قانون الانتخابات وتعيين اللجنة الوطنية للانتخابات ورؤسائها؛

٦ - يعرب عن قلقه، مع ذلك، لحالات التأخير المستمر في تنفيذ بعض الجوانب الرئيسية من اتفاق السلم العام، بما فيها بدء التسريح وتشكيل قوة دفاع وطنية، ويدعو الأطراف إلى العمل على منع حدوث المزيد من التأخير؛

الأول/أكتوبر، سيكون من المشكوك فيه ما إذا كان يمكن الحفاظ على العملية بقوامها الحالي. ومن ثم دعا الطرفين إلى تجنب "الوقوع في مستنقع الخلافات التي لا داعي لها"<sup>٣٦</sup>.

وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى الحكم الوارد في القرار المتخذ للتو الذي يدعو الطرفين إلى الوفاء بالتزامتهما بشكل كامل وقال إنه يعكس تصميم المجلس على إجراء انتخابات تشرين الأول/أكتوبر كما هو مقرر. وقال إنه، من ثم، يحث الطرفين على تحديد تاريخ محدد للانتخابات. وذكر المتكلم أن وُزِعَ قوة كبيرة من مراقبي الشرطة في موزامبيق سيحقق استقرار البيئة الأمنية الضروري لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وأضاف، مشدداً على أهمية اغتنام الأحوال على الأرض التي تسمح بتحقيق وفورات في عملية الأمم المتحدة، وأن حكومة بلده تؤيد بقوة ما قرره المجلس من توسيع وحدة الشرطة بطريقة لا تؤدي إلى زيادة تكلفة العملية<sup>٣٧</sup>.

وذكر ممثل البرازيل أن وفد بلده أيد القرار لأنه يؤكد على التزام المجتمع الدولي بمساعدة موزامبيق على تحقيق تسوية داخلية سلمية ودائمة. ويشدد القرار أيضاً على الحاجة إلى مواصلة رصد النفقات بعناية، وهو مفهوم تلتزم به حكومة بلده التزاماً راسخاً. ومع ذلك، فإن الأمر الأهم بكثير هو أن المجلس قد أوضح بجلاء أنه مهما كانت التعديلات التي ستجرى، فإن غرض هذه العمليات لا يمكن أن يتعرض للخطر بتاتا. وأعرب عن عدم اقتناع وفد بلده بأن سحب القوات العسكرية ينبغي أن يحدث مجرد تعويض الزيادات في التكاليف الناجمة عن نشر وحدة الشرطة. وعلاوة على ذلك، فإن الانسحاب السابق لأوانه يمكن أن يعرض عملية السلم برمتها للخطر ومن المرجح أن يؤدي إلى مصاعب تفوق الوفورات الناجمة عن تخفيض القوات العسكرية. وقال إن المجلس يتعين عليه أن يراعي الظروف السائدة التي تواجه العملية، وينبغي ألا يغتر بالوفورات الممكنة تحقيقها، والتي قد تصبح في المدى البعيد أشد ضرراً على العملية<sup>٣٨</sup>.

**المقرر المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤:** رسالة موجهة إلى الأمين العام من الرئيس

في رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤<sup>٣٩</sup>، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بما يلي:

تلقيت في وقت سابق من هذا الشهر رسالة من الممثل الدائم لموزامبيق يطلب فيها مساعدة مجلس الأمن في تعيين الأعضاء الدوليين في المحكمة الانتخابية لموزامبيق وفقاً لما ينص عليه قانون الانتخابات في موزامبيق. وجاء

مواصلة تقديم المساعدة المناسبة العاجلة لتنفيذ البرنامج الإنساني الذي يضطلع به في إطار اتفاق السلم العام؛

١٨ - يحث جميع الأطراف على مواصلة تيسير حصول السكان المدنيين المحتاجين على المساعدات الإنسانية بدون أي عائق، وكذلك على التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الإنسانية العاملة في موزامبيق لتيسير إعادة اللاجئين والمشردين إلى وطنهم وإعادة توطينهم على وجه السرعة؛

١٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يضمن تحقيق أقصى قدر من الوفورات في تشغيل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، واضعاً في الاعتبار أهمية اضطلاعها بولايتها على نحو فعال؛

٢٠ - يتطلع إلى التقرير المقبل المطلوب في الفقرة ١٣ من القرار ٨٨٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، الذي سيصدره الأمين العام بشأن ما إذا كان الطرفان قد أحرزا تقدماً كافياً وملموساً في تنفيذ اتفاق السلم العام، وفي الوفاء بالجدول الزمني المنصوص عليه في الفقرتين ٣ و ١٠ من ذلك القرار، وهو التقرير الذي سينظر على أساسه في ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق؛

٢١ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره النشط.

وذكر ممثل فرنسا، متكلماً بعد التصويت، أن وفد بلده قد أيد القرار، الذي ينشئ وحدة شرطة مؤلفة من أكثر من ألف مراقب، لأنه يعتبر أن لها دوراً أساسياً في التحضير للعملية الانتخابية وفي نجاح تقدمها. وفي الوقت نفسه، يسر فرنسا أن الأمين العام توخى، لأسباب اقتصادية، خفضاً تدريجياً للعنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق بالتوازي مع وُزِعَ قوة الشرطة، مع المحافظة على كفاءة العملية ومصداقيتها. وقال إن تحول حزب المقاومة الوطنية في موزامبيق (حزب رينامو) إلى حزب سياسي حقيقي هو أحد المفاتيح الهامة لنجاح عملية السلم، وتساهم فرنسا في الصناديق المنشأة لذلك الغرض. وتساعد فرنسا أيضاً في إنشاء الجيش الموزامبيقي الجديد وتساهم في تمويل العملية الانتخابية<sup>٣٥</sup>.

وذكر ممثل المملكة المتحدة أن وفد بلده قد صوت تأييداً للقرار لأنه يؤيد بقوة إنشاء عنصر شرطة تابع للأمم المتحدة. ومما يماثل ذلك في الأهمية أن يقدم الأمين العام مقترحات محددة إلى المجلس بشأن خفض التدريجي للعنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، بادئاً من أبكر تاريخ يتماشى مع عدم النبل من فعالية اضطلاع العملية بولايتها. وقال إن العملية هي واحدة من أكثر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم تكلفة. وعندما يحين موعد تجديد ولايتها في مطلع أيار/مايو، فسيتعين على المجلس النظر في درجة التقدم الذي أحرزته نحو تنفيذ الاتفاق. وذكر أن الانتخابات إن لم تعقد في تشرين

<sup>٣٦</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٢٤ إلى ٢٦.

<sup>٣٧</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٢٦ و ٢٧.

<sup>٣٨</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٢٧ إلى ٣١.

<sup>٣٩</sup> S/1994/485.

<sup>٣٥</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٢٣ و ٢٤.

في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ خطوة هامة إلى الأمام. وعبر أيضاً عن نية الأطراف الموزامبيقية التقيد بالإطار الزمني الذي حدده مجلس الأمن لإتمام العملية. وعلى الرغم من بعض الشواغل المتعلقة بالمشاكل اللوجستية والمالية والخاصة بتحديد تمثيل الأحزاب السياسية وبالوصول دون عائق إلى جميع مقاطعات موزامبيق، أعرب الأمين العام عن ثقته في إمكانية تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، شريطة استيفاء بعض الشروط الدنيا، مثل وصول لجنة الانتخابات الوطنية وأجهزتها الفرعية دون عائق إلى جميع المناطق في البلد، ومشاركة الأحزاب السياسية على أوسع نطاق ممكن وعلى جميع مستويات العملية الانتخابية، والتزامها التام وغير المشروط بقبول نتائج الانتخابات.

وأفاد الأمين العام عن إحراز تقدم كبير في إعادة توطين المشردين داخلياً واللاجئين الموزامبيين العائدين من البلدان المجاورة. وذكر في هذا الصدد أنه سيعجل وتيرة برنامج إزالة الألغام لضمان إحراز تقدم كاف خلال الأشهر القادمة في نقل المشردين داخلياً والعائدين، وتيسير الحملة الانتخابية. وقال إن استمرار تقديم المساعدة لهذه الخطط ولإعادة إدماج الجنود المسرحين في المجتمع المدني عنصر حاسم في الجهود العامة الرامية إلى تحقيق سلام دائم في موزامبيق.

وأوصى الأمين العام، مشدداً على الدور الحيوي الذي تضطلع به عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، بتمديد ولايتها بقوام مخفض حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤<sup>٤١</sup>. واقترح أيضاً أن يبدأ جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ومعظم موظفي الدعم التابعين للعملية في العودة إلى أوطانهم فور انتهاء فترة الولاية، بحيث تتم تصفية العملية بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

وفي الجلسة ٣٣٧٥، المعقودة في ٥ أيار/مايو ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا مجلس الأمن ممثل موزامبيق، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس (نيجيريا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد خلال مشاورات المجلس السابقة<sup>٤٢</sup>. ووجه انتباههم أيضاً إلى رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثل موزامبيق<sup>٤٣</sup> يحيطه فيها علماً بأن الانتخابات ستجرى في موزامبيق في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

وقال ممثل موزامبيق إنه مع اقتراب التاريخ المحدد، تركزت حكومة بلده اهتمامها على ما لا يزال يتعين القيام به للقضاء على جميع العوائق التي

في الرسالة أن قانون الانتخابات ينص على أن الأعضاء الدوليين في المحكمة يتم تعيينهم من قبلكم بناءً على توصية من مجلس الأمن.

وقام السفير أفونسو أيضاً بزيارتي وأوضح أن حكومة بلده ترى أن أفضل مساعدة يمكن لمجلس الأمن أن يقدمها في هذا الصدد هي أن يبعث المجلس إليكم بقائمة بأسماء المرشحين المحتملين لتختاروا منها.

وقد نظر أعضاء المجلس في هذا الطلب واتفقوا على ضرورة تسهيل العملية الانتخابية في موزامبيق قدر استطاعتهم. وتعهد أعضاء المجلس بالنظر في أسماء عدد من المرشحين المحتملين وعرض هذه الأسماء بالشكل الذي يروونه مناسباً.

وعقب نظر أعضاء المجلس في المسألة، طلبوا مني أن أحيل إليكم قائمة الأسماء المرفقة التي قد تودون اختيار ثلاثة منها لتعيينهم كأعضاء دوليين في المحكمة الانتخابية لموزامبيق.

### مرفق

#### مرشحون محتملون للتعيين في المحكمة الانتخابية لموزامبيق

ميشيل كوت (فرنسا)

وولتر راموس دا كوستا بورتو (البرازيل)

ماريانو فيالوس أويانغورين (نيكاراغوا)

حوان إغناسيو غارسيا رودريغيز (شيلي)

جوان موريرا كاميلو (البرتغال).

المقرر المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٧٥): القرار ٩١٦ (١٩٩٤)

في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٨٨٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ والقرار ٨٩٨ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق<sup>٤٤</sup>. وقال الأمين العام في التقرير إنّه على الرغم من أنّ الفترة المشمولة بالتقرير شهدت تطورات هامة في تنفيذ عملية السلم، بما في ذلك بدء عملية التسريح في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٤ التي أجري في إطارها تجميع ٥٥ في المائة من الجنود الحكوميين و ٨١ في المائة من جنود حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية في معسكرات، وأداء عضوي القيادة العليا للجيش الجديد لقسّم تقلد منصبيهما، وتدريب حوالي ٢٠٠٠ جندي، فقد سُجّلت حالات تأخير كبير في العملية. غير أنّه في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، التقى الطرفان واتفقا على أن تعجل الحكومة بتجميع قواتها وبأن تسرع حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية في تنفيذ عملية التسريح. وشكّل إعلان رئيس موزامبيق في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ إجراء الانتخابات العامة

<sup>٤١</sup> للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر S/1994/511، الفقرات ٢٢ و ٢٤

و ٢٥.

<sup>٤٢</sup> S/1994/538.

<sup>٤٣</sup> S/1994/419.

<sup>٤٤</sup> S/1994/511.

موزامبيق في سعيها من أجل تحقيق السلم والاستقرار السياسي الداخلي<sup>٤٥</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩١٦ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إنَّ مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ٧٨٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وجميع قراراته اللاحقة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق،

وإذ يكرر تأكيد الأهمية التي يوليها لاتفاق السلم العام لموزامبيق، ووفاء جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب الاتفاق في حينه وبمحسن نية،

وإذ يثني على جهود الأمين العام، وممثلته الخاص، ومستشاره الخاص، وأفراد عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، في السعي إلى تنفيذ الولاية الموكلة إلى العملية تنفيذاً تاماً،

وإذ يثني أيضاً على الدور الذي قامت به منظمة الوحدة الأفريقية، من خلال الممثل الخاص لأمينها العام، في تنفيذ اتفاق السلم العام،

وإذ يؤكد من جديد أن شعب موزامبيق يتحمل المسؤولية النهائية عن النجاح في تنفيذ اتفاق السلم العام،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً اقتناعه بأن حل النزاع في موزامبيق من شأنه أن يسهم في إحلال السلم والأمن،

وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرز في تنفيذ اتفاق السلم العام، وبصفة خاصة ما أعلنه رئيس موزامبيق من أن الانتخابات ستجرى في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤،

وإذ يعرب عن القلق، مع ذلك، إزاء التأخير في التنفيذ التام لبعض الجوانب الرئيسية من اتفاق السلم العام،

وإذ يؤكد الحاجة إلى التعاون على أوفى وجه ممكن من جانب حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية مع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، بما في ذلك التعاون مع عنصر الشرطة التابع لها،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛

٢ - يرحب أيضاً بالمحافظة على وقف إطلاق النار، وبدء تسريح جميع القوات، ونقل الأسلحة إلى مستودعات إقليمية للأسلحة، وتنصيب القيادة العليا، وبدء البرنامج التدريبي لقوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة؛

٣ - يرحب كذلك ببدء ورع مراقبي الشرطة التابعين للأمم المتحدة على النحو الذي أذن به في الفقرة ٢ من القرار ٨٩٨ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣

توقف في طريق التنفيذ الكامل لأحكام اتفاق السلم. وأضاف أنَّه ما زال يتعين إتمام عملية تجميع القوات، وأن حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية لم تقدم بعد عدد مقاتليها المزمع تسريحهم في مواقعهم. وفي ما يتعلق بتشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية لا يزال الطريق طويلاً أمام السلطات الموزامبيقية للتغلب على النتائج الناشئة عن حالات التعطيل المنهجي ولبلوغ قوام القوات المنصوص عليه في الاتفاق. وأكد أن لهذه المسألة أهمية حاسمة في إيجاد بيئة مناسبة تفضي إلى إجراء الانتخابات العامة. وأردف قائلاً إنَّ عدد القوات البالغ ٣٠.٠٠٠ فرد المنصوص عليه في الاتفاق هو نفسه عدد غير كاف لتحملها مسؤولياتها كاملة في بلد بمساحة موزامبيق الشاسعة، وأي خفض آخر لهذا العدد قد يؤثر تأثيراً خطيراً على قدرة البلد على الدفاع عن نفسه. وأضاف أنَّ حكومة بلده تؤيد تماماً مبدأ تحديد موعد نهائي حاسم لتجميع وتسريح القوات، مع أخذ الحقائق السائدة في الميدان، والتقوم الزمني لتشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة والحملة الانتخابية في الاعتبار. وهذا يتطلب أن تعمل الحكومة وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية معاً بشكل وثيق مع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بغية تحقيق توافق في الآراء بشأن هذه المسائل الحاسمة. واستطرد قائلاً إنَّ حكومة بلده تشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء المحاولات المتزايدة التي تقوم بها حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية من أجل إثارة مسائل جديدة وغريبة عن الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاق السلم، يمكنها أن تقوِّض تنفيذه وأن تفضي بالتالي إلى عواقب غير منظورة. وفي الختام، قال إنَّه على الرغم من جميع المهام الماثلة التي تنم عن التحدي، فإنَّ الظروف السياسية الرئيسية لإنجاز عملية الأمم المتحدة في موزامبيق في الوقت المناسب باتت مهياًة. وغاية ما يلزم هي مساعدة الأطراف على ترجمة إرادتها السياسية إلى خطوات عملية وتشجيعها على ذلك<sup>٤٤</sup>.

وتكلم ممثل البرازيل قبل التصويت، فقال إنَّ دور عملية الأمم المتحدة في موزامبيق حيوي في المجالين السياسي والعسكري، وأعرب عن القلق إزاء احتمال خفض العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، الأمر الذي يعرِّض للخطر عملية للسلم التي أوشكت أن تتوج بالنجاح. ويشاطر وفد بلده تقدير الأمين العام أن تخفيض عنصر المشاة أمر سابق لأوانه أيضاً. وأشار إلى القرار ٨٩٨ (١٩٩٤)، من حيث نصه على عدم إجراء خفض في القوة الإجمالية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق إذا كان ذلك الخفض سيحول دون الوفاء بولايتها بشكل فعال، وقال إنَّ وفد بلده كان يفضل اتخاذ إجراء مختلف عن الإجراء الوارد في مشروع القرار. وأضاف أن وفد بلده سيصوت مع ذلك مؤيداً مشروع القرار لسببين أساسيين: من ناحية، نظراً لاهتمام البرازيل الكبير والتزامها بتقدم العملية السياسية في موزامبيق، ومن ناحية أخرى، نظراً لأنَّ مشروع القرار يحدد التزام المجتمع الدولي بمساعدة

<sup>٤٥</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

<sup>٤٤</sup> S/PV.3375، الصفحتان ٢ و ٣.

١٢ - يطلب إلى الأطراف أن تكفل تدريب أقصى عدد ممكن من الجنود لقوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة قبل إجراء الانتخابات، ويطلب أيضاً إلى حكومة موزامبيق أن تقدم الدعم السوقي والتقني لتشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة، بما في ذلك الأجور المعتادة للقوات، وأن تبدأ في نقل مرافق الدفاع المركزية إلى قيادتها؛

١٣ - يعرب عن تقديره للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية وفرنسا والبرتغال لمساهمتها في إنشاء قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة، ولإيطاليا وزمبابوي لما قدمتهما من عروض للمساعدة الإضافية في هذا الصدد؛

١٤ - يشدّد على أهمية التقدم المحرز في مجال إزالة الألغام وما يتصل به من تدريب في موزامبيق، ويرحب باعتزام الأمين العام التعجيل بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة في هذا المجال ويعرب عن تقديره للبلدان التي قدمت مساعدة في هذا الصدد؛

١٥ - يناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدات المالية اللازمة لتيسير تنفيذ اتفاق السلم العام، وأن يقدم أيضاً تبرعات مالية إلى الصندوق الاستئماني للمساعدة التقنية والصندوق الاستئماني الخاص لتقديم المساعدة إلى الأحزاب السياسية المسلحة؛

١٦ - يلاحظ مع التقدير استجابة المجتمع الدولي لاحتياجات موزامبيق من المساعدة الإنسانية ويناشد المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة المناسبة والعاجلة لتنفيذ البرامج الإنسانية المضطلع بها في إطار اتفاق السلم العام؛

١٧ - يؤكد من جديد تشجيعه للمجتمع الدولي على تقديم المساعدة المناسبة والعاجلة لتنفيذ خطة تسريح القوات بوصفها مكملة للجهود المبذولة حالياً في إطار برنامج المساعدة الإنسانية؛

١٨ - يثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والوكالات الإنسانية الأخرى العاملة في موزامبيق، ويحث جميع الأطراف الموزامبيقية على مواصلة تيسير إمكانية وصولها دون عوائق إلى السكان المدنيين المحتاجين ومواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الأخرى في تنفيذ البرامج الجارية الرامية إلى المساعدة على إعادة توطين المشردين واللاجئين المتبقين؛

١٩ - يقرر تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لفترة أخيرة حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بالحجم المبين في الفقرات ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، رهناً بقيام مجلس الأمن باستعراض حالة ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بحلول ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ على أساس تقرير يقدمه الأمين العام على النحو المبين في الفقرة ٥٥ من تقريره المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل، وأيضاً بحلول ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ على أساس تقرير لاحق يقدمه الأمين العام؛

٢٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يكفل إبقاء مجلس الأمن على علم بانتظام بتنفيذ اتفاق السلم العام، وبصفة خاصة بتجميع وتسريح القوات؛

٢١ - يقرر أن يُبقي المسألة قيد نظره النشط.

شباط/فبراير ١٩٩٤، ويؤكد الأهمية التي يعلّقها على تعاون الأطراف على أوفى وجه مع مراقبي الشرطة التابعين لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق؛

٤ - يحث جميع الأطراف على أن تحترم التزاماتها بموجب اتفاق السلم العام احتراماً كاملاً، وبصفة خاصة:

(أ) أن تتيح لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، بما في ذلك لمراقبي الشرطة، إمكانية الوصول دون عوائق إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها؛

(ب) أن تتيح لجميع القوى السياسية في البلد إمكانية الوصول دون عوائق إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها، بغية كفالة قيام نشاط سياسي حر في إقليم موزامبيق بأسره؛

٥ - يلاحظ، وبصفة خاصة، خطة الأمين العام، على النحو المبين في الفقرات ٢١ إلى ٢٥ من تقريره، لإعادة وزع أفراد عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، دون الإخلال بالاضطلاع بولايتها على النحو الفعّال؛

٦ - يرحب بإعلان رئيس موزامبيق في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بأن الانتخابات ستجرى في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وباستهلال أعمال لجنة الانتخابات الوطنية وإنشاء مكاتبها الإقليمية في جميع أنحاء البلد، ويكرر تأكيد الأهمية التي يعلّقها على إجراء الانتخابات في هذا الموعد، مع بدء التسجيل الانتخابي في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛

٧ - يطلب إلى الأطراف الموزامبيقية تأييد العملية الانتخابية، بما في ذلك أعمال لجنة الانتخابات الوطنية، على النحو المبين في الفقرة ٥١ من تقرير الأمين العام؛

٨ - يعرب عن قلقه، مع ذلك، لحالات التأخير المستمر في تنفيذ الجوانب الرئيسية لاتفاق السلم العام، وبصفة خاصة تجميع وتسريح القوات والمليشيات والقوات شبه العسكرية، وتشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة وفقاً للجدول الزمني المنقّح وبما يتفق مع الفقرة ١٠ من القرار ٨٨٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ويطلب إلى الأطراف الامتثال التام لجميع أحكام اتفاق السلم العام؛

٩ - يشيد في هذا الصدد بالاتفاق الذي عُقد بين رئيس موزامبيق، السيد جواكيم شيسانو، ورئيس حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية، السيد أفونسو دلاكاما، في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، والقاضي بأن تعجّل حكومة موزامبيق بتجميع قواتها، وأن تسرع حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية خطى تسريح قواتها؛

١٠ - يحث الأطراف على الوفاء بالمواعدين المستهدفين، وهما ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ للانتهاء من تجميع القوات و ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ للفراغ من عملية التسريح؛

١١ - يشدّد على الحاجة إلى أن تكفل الأطراف تزويد عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بالمعلومات الدقيقة عن أعداد القوات التي لم يتم تجميعها بعد وأن تتيح لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق إمكانية الوصول إلى جميع قواعدها العسكرية للتحقق من المعدات العسكرية ومن عدد المقاتلين الذين ما زالوا خارج مناطق التجميع وأن تزود العملية بقوائم وافية بتلك المعدات؛

المقرر المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٠٦): بيان من الرئيس

في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٩١٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٤، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق<sup>٤٦</sup> تناول فيه بالتفصيل أموراً منها الجدول الزمني لإغلاق البعثة وسحب أفرادها العسكريين والمدنيين.

وأفاد الأمين العام في التقرير عن إحراز تقدم كبير، لا سيما في ما يتعلق بالانتخابات، التي تسير، بصفة عامة، الأعمال التحضيرية لها وفقاً للجدول الزمني المحدد. وأوضح أن تسجيل الناخبين بدأ في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وأن هذه العملية تمضي بصورة مرضية. غير أنه أعرب عن قلقه إزاء التأخير في تجميع القوات وتسريحها وفي تدريب أفراد الجيش الجديد وتشكيله. وأشار إلى أن مجلس الأمن حث الطرفين الموزامبيين في قراره ٩١٦ (١٩٩٤) على الوفاء بالمواعيد المستهدفين وهما ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ لانتهاه من تجميع القوات و ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ لانتهاه من عملية التسريح. وفي حين قبلت حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية المواعيد النهائية، فإن الحكومة أعلنت أنها لن يتسنى لها الوفاء بالمواعيد المستهدفين اللذين حددهما المجلس وأنها ستنتهي من تجميع قواتها بحلول ١ تموز/يوليه ومن تسريحها بحلول ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤. وذكر الأمين العام في هذا الصدد أنه من الختمي التعجيل بتجميع القوات وتسريح قوات الطرفين، بدرجة ملحوظة، من أجل الوفاء بالموعد النهائي المحدد. وحذّر من خطر وجود ثلاثة جيوش في موزامبيق أثناء فترة الانتخابات، في حالة عدم إتمام تجميع وتسريح قوات الحكومة وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية في حدود المواعيد المتفق عليها وبقاء عدد كبير من الجنود الذين وقع عليهم الاختيار من أجل الانضمام إلى قوات الدفاع الموزامبيقية في مناطق التجميع. وقال إن هذا قد يشكل تهديداً خطيراً للاستقرار، وبالتالي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة والتشكيل السلمي لحكومة جديدة.

وأشار الأمين العام إلى أنه من المقرر بدء سحب الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر مباشرة والانتهاه من ذلك قبل نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. غير أنه لاحظ أن خطة الانسحاب مشروطة بما يلي: (أ) النجاح في إجراء انتخابات سلمية وحرّة ونزيهة في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛ (ب) إعلان نتائج الانتخابات في موعد لا يتجاوز ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛ (ج) إقامة حكومة جديدة في الوقت المحدد. وإذا احتاج الأمر إجراء اقتراع ثانٍ لانتخاب الرئيس، قد يلزم أن يقوم المجلس بتعديل الجدول الزمني لانسحاب عناصر معينة من عملية الأمم المتحدة في موزامبيق.

وتكلم ممثل الولايات المتحدة بعد التصويت، فقال إن حكومة بلده تتوقع من الجانبين أن يتعاونوا مع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق في التحقق من عدد القوات المتبقية التي ستسرح في مناطق التجميع وفي المواقع خارج مناطق التجميع على حد سواء، وأن يفعلوا كل ما في وسعهما للتعجيل بتسريحها. وأضاف أن الصعوبات القائمة في ما يتصل بتشكيل الجيش الجديد تثير القلق أيضاً، وبما أن التخلف والاقتصاد الراكد هما التهديد الحقيقي لأمن موزامبيق، ينبغي النظر بتأن في إنشاء جيش وطني جديد أصغر. ويكمن مصدر آخر للقلق في الافتقار الظاهر إلى التعاون الذي يواجبه مراقبو الشرطة المدنية التابعون لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق من سلطات الشرطة الموزامبيقية. ولعنصر الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة دور أساسي في مساعدة الشرطة الموزامبيقية على تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، ويجب تسهيل وزّعها بكل طريقة ممكنة<sup>٤٧</sup>.

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن القرار الذي اتخذته مجلس الأمن للتو يطلب بوضوح إلى الطرفين الموزامبيين التعجيل بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلم. ومن المسائل ذات الأهمية الخاصة تلك المتعلقة بتجميع وتسريح القوات وإنشاء جيش جديد. وأكد في هذا الصدد أهمية أحكام القرار التي تحث الطرفين على أن يصححا على نحو فعال الاختلالات والتفاوتات، والتي تدعو الطرفين إلى التقيد بالجدول الزمني المحدد لعملية السلم، الذي سيساعد على تعزيز مناخ الثقة والتعاون بينها في هذه المرحلة الهامة من مراحل التسوية<sup>٤٨</sup>.

وقال الرئيس، متحدثاً بصفته ممثل نيجيريا، إن القرار الذي أُخذتوا لم يأت في حينه فقط بل هو قرار سليم جداً أيضاً. فهو، أولاً، محق في تجديده ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق إلى ما بعد موعد الانتخابات وذلك لكي يتيح وقتاً كافياً لاستقرار الأوضاع. ثانياً، أنه يطلب إلى الطرفين - وخصوصاً حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية - أن يمتثلوا امتثالاً كاملاً لجميع أحكام اتفاق السلم، وأن يعجلاً بتجميع القوات وبوتيرة تسريح القوات. ثالثاً، يناشد القرار الطرفين، في ما يتعلق بقوة الدفاع الموزامبيقية، أن يكفلا تدريب أكبر عدد ممكن من الجنود قبل أن تجرى الانتخابات. أخيراً، يرحب القرار بوزع مراقبي الشرطة التابعين للأمم المتحدة كما أذنت بذلك الفقرة ٢ من القرار ٨٩٨ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤، ويؤكد على الأهمية التي يوليها المجلس للتعاون التام من جانب الطرفين مع مراقبي الشرطة التابعين لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق<sup>٤٩</sup>.

<sup>٤٦</sup> المرجع نفسه، الصفحة ٦.

<sup>٤٧</sup> المرجع نفسه، الصفحة ١١.

<sup>٤٨</sup> المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

إن المجلس، في قراره ٩١٦ (١٩٩٤)، قرر تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لفترة أخيرة حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ورحب بإعلان رئيس جمهورية موزامبيق إجراء الانتخابات في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وهو يؤكد من جديد الأهمية التي يوليها لإجراء الانتخابات في هذه المواعيد، كما يؤكد على الحاجة إلى اتخاذ خطوات إضافية حاسمة لتحقيق هذه الغاية. ويؤكد المجلس، في هذا الصدد، أنه لا مجال لمزيد من التأخير في عملية التسريح وفي تشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة. ويتوقع المجلس أن تواصل الأطراف تعاونها مع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق ومع بعضها البعض لضمان تنفيذ اتفاق السلم العام بالكامل وفي حينه.

ويؤكد المجلس مرة أخرى أهمية امتداد الإدارة المدنية لتشمل جميع أنحاء موزامبيق باعتبار أن ذلك أمر ضروري لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفي هذا الصدد، يؤكد من جديد نداءه إلى جميع الأطراف، وخاصة حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية، لكي تتيح لجميع القوى السياسية في البلد الوصول الميسور إلى المناطق التي تقع تحت سيطرتها، ضماناً لممارسة النشاط السياسي بحرية في جميع أنحاء موزامبيق.

ويعرب المجلس عن اعترامه بتأييد نتائج الانتخابات شريطة أن تشهد تقارير الأمم المتحدة بأنها حرة ونزيهة، ويذكر جميع الأحزاب الموزامبيقية بالتزامها بموجب اتفاق السلم العام بأن تحترم النتائج احتراماً كاملاً.

وسينظر المجلس في إيفاد بعثة، في الوقت المناسب، إلى موزامبيق للتباحث مع الأطراف بشأن أفضل السبل لضمان تنفيذ اتفاق السلم العام تنفيذاً كاملاً وفي حينه، وإجراء الانتخابات في المواعيد المتفق عليها وبموجب الشروط الواردة في الاتفاق.

وسواصل المجلس رصد التطورات في موزامبيق عن كثب، ويطلب إلى الأمين العام أن يكفل إبقاءه على علم بالتطورات بانتظام.

#### المقرر المؤرخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤: مذكرة من الرئيس

في مذكرة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤<sup>٥٢</sup>، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بما يلي:

١ - يتشرف رئيس مجلس الأمن بأن يشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس المجلس في جلسته ٣٤٠٦، المعقودة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، في ما يتصل بالبند المعنون "الحالة في موزامبيق: تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق".

٢ - وأشار البيان، بصفة خاصة، إلى أن مجلس الأمن سينظر في مسألة إيفاد بعثة، في وقت مناسب، إلى موزامبيق للتباحث مع الأطراف بشأن أفضل طريقة لضمان تنفيذ اتفاق السلم العام تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسب.

وفي الجلسة ٣٤٠٦، المعقودة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل موزامبيق، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجّه الرئيس (باكستان) نظر أعضاء المجلس إلى نص رسالة موجهة من ممثل موزامبيق إلى الأمين العام<sup>٥٠</sup> يحيل بها بياناً قدمه رئيس وفد الحكومة إلى لجنة وقف إطلاق النار أثناء اجتماعها المعقود في مابوتو، في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، بشأن عملية السلم الجارية في موزامبيق. وأعلن الرئيس أنه قد أذن له، عقب المشاورات التي أجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن يدي بالبيان التالي نيابة عن المجلس<sup>٥١</sup>:

يلاحظ مجلس الأمن مع التقدير تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤ عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. ويشي المجلس على الممثل الخاص للأمين العام وعلى أفراد عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لجهودهم التي من شأنها دعم تنفيذ اتفاق السلم العام في موزامبيق. ويعرب عن استمرار تمتعهم بمساندة المجلس الكاملة.

ويرحب المجلس بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ اتفاق السلم العام، لا سيما في المجال الانتخابي، إلا أنه لا يزال يشعر بالقلق لاستمرار تأخر تنفيذ بعض الجوانب الرئيسية من الاتفاق. ويساور المجلس القلق بشكل خاص إزاء حالات التأخير التي ما زالت تحدث في تسريح القوات وتشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة. وفي هذا الصدد، يكرّر المجلس دعوته الواردة في القرار ٩١٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٤ بأن تمثل الأطراف امتثالاً كاملاً لجميع أحكام الاتفاق.

ومن الضروري إنحاز عملية تسريح جميع القوات بحلول ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، على نحو ما اتفقت عليه الأطراف، وأن يتم على النحو الملائم التغلب بسرعة ومرونة، قبل إجراء الانتخابات، على الصعوبات التي تعترض تشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة طبقاً لقوامها المتفق عليه وفقاً لاتفاق السلم العام.

ويرحب المجلس بقرار الحكومة الموزامبيقية الذي أعلنته مؤخراً بتسليم الموجودات، بما فيها المعدات والمنشآت، المملوكة للقوات المسلحة الموزامبيقية إلى قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة بحلول ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، ويؤكد من جديد أهمية أن تقدم الحكومة كل ما يلزم من دعم لإنشاء قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة.

ويؤكد المجلس ما لإصلاح المناطق التي تسكنها أعداد كبيرة من العائدين من أهمية بالنسبة لعملية السلم، بما في ذلك تنفيذ برنامج فعال لإزالة الألغام. وفي هذا الصدد، يحث على إيلاء أولوية عالية لأنشطة إزالة الألغام والتدريب المتصل بها.

<sup>٥٠</sup> S/1994/806.

<sup>٥١</sup> S/PRST/1994/35.

<sup>٥٢</sup> S/1994/931.

ذاته، ويوجد قلق متزايد بشأن الحالة الأمنية في البلد، التي أخذت تتدهور في الأشهر الأخيرة؛ وتواتر حدوث الشغب مقروناً بالعنف وسط الجنود، وتزايد النشاط الإجرامي وأعمال السلب.

وذكر الأمين العام أن المرحلة الانتقالية التي كانت موزامبيق مُقبلة عليها ليست مرحلة يسيرة. وهي تستلزم قبل كل شيء التحلي بالاعتدال السياسي والالتزام باستيعاب شتى المصالح. ومن المهم بالمثل كفالة توافر الأحوال الآمنة والمستقرة في البلد. ويتطلب هذا بذل الجهد بعزم ثابت لمواصلة تدريب جيش وطني قوي وتجهيزه على النحو الملائم والنهوض بمستوى الشرطة الوطنية. وفي حين أنه أكد على أنّ المسؤوليات الأساسية في هذا الصدد تقع على كاهل الحكومة، فإنّه دعا المانحين إلى تقديم المساعدة في هذين المجالين حتى بعد إتمام الانتخابات. وقال إنّ من المهم أهمية حاسمة أيضاً وضع الترتيبات المناسبة للتنسيق بين جميع البرامج الإنسانية والإنعاشية خلال مرحلة الانتقال بعد رحيل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وفي هذا الصدد أشار إلى أن مشاورات ستجري بين مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة وأيضاً مع الحكومة والمانحين لكفالة التنفيذ الفعّال لتلك البرامج.

وأكد الأمين العام أيضاً أنّه مع اقتراب عملية السلام من مرحلتها النهائية، سيتعين على جميع الأطراف المعنية في موزامبيق أن تضاعف جهودها الرامية إلى كفالة إجراء الانتخابات بأسلوب حر ونزيه. وذكّر جميع الأطراف بالتزاماتها التي تفرض عليها احترام نتائج الانتخابات وقال إنّ الأمم المتحدة من جانبها، عاقدة العزم على مواصلة العمل بنشاط من أجل التنفيذ التام لاتفاق السّلم وتيسير جهود شعب موزامبيق الرامية إلى الوصول بذلك إلى خاتمة ناجحة.

وفي رسالة مؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤<sup>٥٤</sup> موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أحال ممثلو الاتحاد الروسي والبرازيل والجمهورية التشيكية وجيبوتي والصين وعمان ونيجيريا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية إلى مجلس الأمن تقرير بعثة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالبيان الذي أدلى به رئيس المجلس في الجلسة ٣٤٠٦ المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٤. وقد زارت البعثة موزامبيق من ٧ إلى ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤ واضطلعت بعملها وفقاً للصلاحيات التي قررها مجلس الأمن<sup>٥٥</sup>. وتضمن برنامج عملها<sup>٥٦</sup>، من بين أمور أخرى، عقد اجتماعات مع رئيس موزامبيق، ورئيس حركة رينامو، ورئيس جبهة فريليمو، ومثلي ١٦ حزباً مسجلاً آخر<sup>٥٧</sup> وكبار موظفي عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وسفراء البلدان الأعضاء في مجلس الأمن وسفراء البلدان الأفريقية وممثل

٣ - ووفقاً لذلك القرار، عقد الرئيس مشاورات مع أعضاء المجلس. وفي أعقاب تلك المشاورات، وافق الأعضاء على أن تغادر البعثة إلى موزامبيق في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، لمدة تدوم حوالي خمسة أيام، وعلى أن تتألف من تسعة من الدول الأعضاء في المجلس هي: الاتحاد الروسي، والبرازيل، والجمهورية التشيكية، وجيبوتي، والصين، وعمان، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وستقوم البعثة، في جملة أمور:

(أ) بإبلاغ قادة حكومة موزامبيق، وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية بقلق مجلس الأمن إزاء التأخيرات في تنفيذ الجوانب الرئيسية لاتفاق السّلم العام في موزامبيق؛

(ب) بالتأكيد على ضرورة الانتهاء من تسريح جميع القوات بحلول ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، كما اتفق على ذلك الأطراف؛

(ج) بالتأكيد على ضرورة ضمان الأطراف لإجراء الانتخابات في المواعيد المتفق عليها وبموجب الشروط المنصوص عليها في الاتفاق؛

(د) بالتأكيد على عزم المجلس على إقرار نتائج الانتخابات شريطة أن تفيد الأمم المتحدة بأنها حرة وعادلة؛

(هـ) بتذكير جميع الأطراف بالتزامها بموجب اتفاق السّلم العام بالاحترام الكامل لنتائج الانتخابات؛

(و) بالتأكيد على الدعم الكامل الذي يقدمه مجلس الأمن لجهود الأمين العام ومثله الخاص؛

(ز) بتقديم تقرير إلى المجلس عما توصلت إليه البعثة خلال زيارتها.

**المقرر المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٢٢):** بيان من الرئيس

في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٩١٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٤، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً لاحقاً عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق<sup>٥٢</sup> وصف فيه التقدم المحرز في تنفيذ عملية السّلم والحالة في موزامبيق. وركز الأمين العام في التقرير أيضاً على بعثة مجلس الأمن التي زارت موزامبيق في الفترة من ٧ إلى ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، ذاكراً أنّ البعثة كان لها تأثير إيجابي جداً على عملية السّلم وأنه يتفق تمام الاتفاق مع البعثة في كثير من الملاحظات والتوصيات المعروضة على المجلس.

وقال الأمين العام إنّّه تمّ تذليل عدّة صعوبات من التي أشار إليها في تقاريره السابقة، وأُنجزت عملية تجميع الجنود التابعين للطرفين، وقارت عملية تسريح هؤلاء الجنود على الانتهاء. وقد أُتخذ عدد من القرارات بشأن تشكيل الجيش الجديد، وتم تسجيل أكثر من ثلاثة أرباع العدد المقدر للناخبين المؤهلين للتصويت في الانتخابات. وفي الوقت

<sup>٥٤</sup> S/1994/1009.

<sup>٥٥</sup> S/1994/931.

<sup>٥٦</sup> انظر S/1994/1009، المرفق الأول.

<sup>٥٧</sup> المرجع نفسه، المرفق الثالث.

<sup>٥٢</sup> S/1994/1002.

أكبر عدد ممكن من الموزامبيقيين. وعلى الأحزاب التي يساورها القلق بشأن تنفيذ العملية الانتخابية أن تقوم بمتابعتها من خلال اللجنة الوطنية للانتخابات. ويؤكد المجلس مجدداً اعتماده تأييد نتائج الانتخابات الموزامبيقية شريطة أن تعلن الأمم المتحدة أنها انتخابات حرة ونزيهة، ويددّر جميع الأطراف بالتزامها بموجب اتفاق السيلم العام بأن تحترم بالكامل هذه النتائج فضلاً عن مبادئ الديمقراطية.

ويعيد مجلس الأمن تأكيد أهمية الشروع بأسرع ما يمكن في تشكيل وتدريب قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة. ويلاحظ مع الارتياح أن كلاً من حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) قد قبلتا أن يكون الحجم الأولي لقوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة متماشياً مع قيود التدريب والتوظيف في خلال الفترة السابقة للانتخابات، ويشجع حكومة موزامبيق على التعجيل باتمام نقل ما يلزم من سلطة وأصول رأسمالية من القوات المسلحة الموزامبيقية إلى قوة الدفاع الموزامبيقية. ويدعو المجلس الدول الأعضاء إلى المساعدة على توفير التدريب العسكري والمعدات الملائمة لقوة الدفاع الموزامبيقية.

ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للأمين العام لقيامه بتقديم جدول زمني منفتح ومفضلّ للانسحاب المرحلي للأفراد المدنيين والعسكريين لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق على النحو المبين في تقريره. ويتفق المجلس مع الأمين العام في أنه ينبغي أن يتم وُزَع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق على مساحة أوسع من البلد مع مراعاة الحاجة إلى مساعدة الحكومة في صون السلم، ولا سيما في الفترة الحاسمة التي تسبق الانتخابات وتخللها وتليها مباشرة.

ويشير مجلس الأمن إلى ضرورة تزويد الشرطة الموزامبيقية بالموارد اللازمة لصون الأمن في البلد، ولا سيما في فترة ما بعد الانتخابات. ويحث على تزويد الشرطة الموزامبيقية بهذه الموارد، ويدعو الدول الأعضاء إلى المساعدة في هذا الشأن عن طريق المساهمة في تدريب الشرطة وتلبية احتياجاتها من المعدات.

ويعرب مجلس الأمن عن قلقه حيال التقدم المحدود المحرز حتى الآن في مجال إزالة الألغام. ويرحب بالجهود المبذولة لإحياء هذا البرنامج ويحث جميع المعنيين على الإسراع بأنشطة التدريب وإزالة الألغام مع السلطات الموزامبيقية المختصة من أجل إنشاء قدرة وطنية لإزالة الألغام، بما في ذلك إمكانية ترك معدات إزالة الألغام في موزامبيق بعد سحب عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، رهناً باتخاذ الترتيبات المناسبة.

ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى أن يقدم تقريراً عن التخلص النهائي من أصول عملية الأمم المتحدة في موزامبيق ضمن إطار سحب العملية.

ويشجع مجلس الأمن الأطراف على مواصلة جهودها بحسن النية لكفالة الوثام بعد الانتخابات على أساس التقيد بالمبادئ الديمقراطية التي قبلتها في اتفاق السيلم العام وكذلك على أساس روح ونص ذلك الاتفاق.

ويلاحظ مجلس الأمن أن فترة ما بعد الانتخابات ستكون فترة هامة وحساسة، سيلزم فيها أن يساعد المجتمع الدولي الموزامبيقيين على إنعاش بلدهم وتميمته، وفي هذا الصدد يتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى أجهزة

منظمة الوحدة الأفريقية. وتطرت البعثة إلى جميع المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاق السيلم العام، بما في ذلك عملية التسريح، وتكوين قوة الدفاع الموزامبيقية، والمسائل المتصلة بالانتخابات، والمشاكل الأمنية، والمسائل الإنسانية والمتعلقة باللاجئين، وإزالة الألغام، والعلاقة بين عملية الأمم المتحدة في موزامبيق والحكومة ودور هذه العملية بعد الانتخابات وفي ما بعد ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. واستمعت البعثة كذلك إلى عدّة طلبات للمساعدة.

وكوّنت البعثة انطباعاً إيجابياً عن سرعة عملية السلم، لا سيما في ما يتعلق بعملية التسريح لكنها ذكرت وجود صعوبات تتعلق بتشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية وحالات التأخر في برنامج إزالة الألغام. وفي هذا الصدد، أوصت البعثة بأن يساعد المجتمع الدولي موزامبيق بعدد إضافي من المدربين لقوة الدفاع الموزامبيقية وبقاء معدات إزالة الألغام في البلد. وعبرت البعثة عن شعورها بالارتياح لالتزام الأطراف بإجراء الانتخابات في الموعد المقرر. وأوصت بأن يكرّر مجلس الأمن دعوته للأطراف إلى احترام نتائج الانتخابات متى أعلن المجتمع الدولي أنها انتخابات حرة ونزيهة. وبإمكان مجلس الأمن كذلك أن يشجع الأطراف على التوصل إلى تفاهم يعمل على تعزيز الاستقرار والاحترام لقواعد الديمقراطية في الفترة اللاحقة للانتخابات.

وفي الجلسة ٣٤٢٢، المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام وبعثة مجلس الأمن. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل موزامبيق، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشات بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس (إسبانيا) انتباه أعضاء المجلس إلى تقرير البعثة وأعلن أنه قد أُذِن له، عقب مشاورات أجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس<sup>٥٨</sup>:

يرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤ عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق ويحيط علماً مع التقدير بالتقرير والعرض الشفوي اللذين قدمتهما البعثة التي أوفد بلدها إلى موزامبيق للباحث مع الأطراف بشأن أفضل طريقة لضمان تنفيذ اتفاق السيلم العام تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسب. ويني على البعثة لتحقيق أهدافها، على نحو ما حدده بيان رئيس المجلس في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤.

ويعرب مجلس الأمن عن ارتياحه، في الوقت الراهن، للخطى التي تسير بها عملية السلم، بما في ذلك تسريح جميع القوات الذي سيكتمل قريباً. ويدي تفاعلاً حذراً بأن يتمكن الموزامبيقيون من تحقيق غايات عملية السلم بتحقيق الديمقراطية والسلم الدائم وإقامة حكومة مسؤولة وتمثيلية في بلدهم.

ويرحب مجلس الأمن بتأكيد زعماء الأحزاب السياسية الرئيسية في موزامبيق واللجنة الوطنية للانتخابات التزامهم باتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان إجراء الانتخابات يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، على النحو المقرر. ويؤكد على أهمية ضمان أن تشمل عملية تسجيل الناخبين

ظل الوفاق من أجل إعادة تعمير بلدها، فتمكّن بذلك المجتمع الدولي من أن يواصل دعم موزامبيق في سعيها إلى تحقيق الإنعاش والتعمير.

ويغتنم مجلس الأمن هذه الفرصة لكي يعرب عن تقديره للأمين العام وممثله الخاص وملوظفي عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، ويدعو جميع الأطراف إلى مواصلة التعاون معهم من أجل ضمان الوفاء بولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، بما في ذلك التحقق من عمليتي التسريح ونزع الأسلحة على نحو تام.

**المقرر المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٥٨):**  
القرار ٩٥٧ (١٩٩٤)

في رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤<sup>٦٠</sup> موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن، أحال الأمين العام إلى المجلس نص البيان الأولي المقدم من ممثله الخاص لموزامبيق، المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بشأن إجراء أول انتخابات متعددة الأحزاب في موزامبيق في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤<sup>٦١</sup>. وقد جاء في البيان أن التصويت جرى بصورة سلمية وعلى نحو منظم جيداً وشابته قلة قليلة من المشاكل الفنية. ولم تلتق الأمم المتحدة أي تقارير عن حدوث مخالفات أو حوادث أو انتهاكات رئيسية للقانون الانتخابي كان يمكن أن تؤثر تأثيراً معاكساً على صحة الانتخابات. وحدث إقبال هائل من الناخبين، وتوجه إلى صناديق الاقتراع في بعض المقاطعات أكثر من ٩٠ في المائة من الناخبين المسجّلين. واتسمت أيام التصويت الثلاثة بانتفاء العنف والترهيب والإكراه على نحو ملحوظ، كما أتاح تمديد الاقتراع لمدة يوم واحد فرصة كافية لجميع من أرادوا ممارسة حقهم في التصويت. وبالنظر إلى أن أجل عملية الاقتراع قد مُدّد يوماً إضافياً حتى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، فإنّ الموعد النهائي لنشر النتائج النهائية للانتخابات قد حُدّد له الآن ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

وذكر الأمين العام أنه قد سبق له أن أشار إلى أن انسحاب عملية الأمم المتحدة في موزامبيق سيبدأ بعد الانتخابات وسيتم الانتهاء منه بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وذكر أيضاً أن وجود الأمم المتحدة في موزامبيق سيكون مطلوباً، وفقاً لأحكام اتفاق السلم العام، إلى أن تتولى الحكومة الجديدة مقاليد الحكم. ولذا فقد أوصى بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لأسباب فنية إلى حين تنصيب الحكومة الجديدة، ومن المتوقع أن يحدث ذلك بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وخلال هذه الفترة ستواصل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق أداء مهامها المتعلقة بالمساعي الحميدة، وكذلك أداء أنشطتها المتعلقة بالتحقق والرصد.

الأمم المتحدة المختصة تقريراً عن أي دور آخر يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة.

ويثني المجلس على الجهود التي يبذلها الأمين العام ومثله الخاص لدفع عملية السلم قُدماً. ويعرب عن تقديره للممثل الخاص للأمين العام وملوظفيه المتفانين للمساعدة التي قدموها للبعثة التي أوفد بلدها مجلس الأمن إلى موزامبيق.

**المقرر المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٤٤):**  
بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٤٤٤، المعقودة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله البند المعنون "الحالة في موزامبيق". وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل موزامبيق، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم أعلن الرئيس (المملكة المتحدة) أنه قد أُذِن له، بعد مشاورت أُجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن يبدلي بالبيان التالي باسم المجلس<sup>٥٩</sup>:

يتابع مجلس الأمن عن كذب التقدم الذي تحرزه حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) تجاه تنفيذ اتفاق السلم العام لموزامبيق. ويثني عليهما وعلى شعب موزامبيق لما تم إنجازه.

ويرى مجلس الأمن أن الأوضاع اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في ظل مراقبة وطنية ودولية فعّالة قد توافرت الآن. وأن هذه الانتخابات، إذ تتيح فرصة لشعب موزامبيق لكي يمارس على النحو الكامل حقه في التصويت، تتيح إمكانية ضمان تحقيق السلم الدائم والاستقرار والديمقراطية له.

ويناشد مجلس الأمن كافة الأطراف المعنية أن تضمن أن تجري الحملة الانتخابية وعملية التصويت التي تليها بطريقة هادئة وتتسم بتحمل المسؤولية؛ وأن تجري الانتخابات بحرية ونزاهة؛ وأن يتصرف من هم في موقع السلطة بحيازية كاملة بغية تفادي أي ادعاء بارتكاب الغش؛ وأن تتسم الأيام التي ستجري فيها الانتخابات وما بعدها بغياب أعمال العنف أو التهديد بها. وهو أيضاً يناشد جميع الأطراف أن تحترم سلامة وأمن مسؤولي لجنة الانتخابات الوطنية ومراقبي الانتخابات الدوليين وأن تساعدهم على الاضطلاع بالولاية المنوطة بهم.

ويكرّر مجلس الأمن الإعراب عن اعترامه تأييد نتائج الانتخابات، في حالة إعلان الأمم المتحدة أنها كانت حرة ونزيهة، ويذكر المجلس الأطراف بتعهداتها، بموجب اتفاق السلم العام، بالالتزام بتلك النتائج بصورة كاملة.

ومجلس الأمن على ثقة من أن الأطراف سوف تسترشد، بعد الانتخابات، بروح المصالحة وكذلك بمبادئ الديمقراطية وبضرورة العمل معاً في

<sup>٦٠</sup> S/1994/1282.

<sup>٦١</sup> في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بعد الإعلان مباشرة عن نتائج الانتخابات، أعلن الممثل الخاص في نشرة صحفية أن الانتخابات "حرة ونزيهة".

١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ويأذن لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وبصفة خاصة لعدد محدود من أفراد الشؤون السوقية المدنيين وأفراد إزالة الألغام والتدريب والأخصائيين العسكريين وضباط الأركان وفصيلة صغيرة من المشاة، بأن تنجز العمليات المتبقية قبل انسحابها في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أو قبل هذا التاريخ؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام إشعار مجلس الأمن لدى إنجاز عملية تنصيب الحكومة الجديدة؛

٦ - يوافق على الجدول الزمني للانسحاب، على النحو الذي بينه الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤ وفي رسالته المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، من أجل الانسحاب الآمن والمنتظم، قبل ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، لجميع الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق؛

٧ - يدعو الأمين العام إلى أن يقدم، في الوقت المناسب، تقريراً ختامياً عن انتهاء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق؛

٨ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره النشط.

**المقرر المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٦٤):**  
القرار ٩٦٠ (١٩٩٤)

في الجلسة ٣٤٦٤، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، استأنف مجلس الأمن نظره في البند المعنون "الحالة في موزامبيق". وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل موزامبيق، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجّه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد أثناء مشاورات المجلس السابقة<sup>٦٥</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٦٠ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يركّز من جديد قراره ٧٨٢ (١٩٩٢) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة،

وإذ يعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق وموظفوها لضمان إنجاز العملية الانتخابية بنجاح،

١ - يرحب بالانتخابات التي جرت في موزامبيق في ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وفقاً لاتفاق السيلم العام في موزامبيق؛

٢ - يرحب أيضاً بالبيان الصادر عن الممثل الخاص للأمين العام في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بشأن نتائج الانتخابات، التي أعلن أنها كانت حرة ونزيهة؛

وفي الجلسة ٣٤٥٨، المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن رسالة الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل موزامبيق، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجّه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد أثناء مشاورات المجلس السابقة<sup>٦٦</sup>، وإلى تقرير لاحق للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق<sup>٦٧</sup>، وإلى تقرير بعثة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في الجلسة ٣٤٠٦ المعقودة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤<sup>٦٨</sup>. وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٥٧ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يركّز من جديد قراره ٧٨٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ والموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن بشأن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤ عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق،

وقد نظر أيضاً في تقرير بعثة مجلس الأمن إلى موزامبيق المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤،

وإذ يثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام ومثله الخاص وجميع موظفي عملية الأمم المتحدة في موزامبيق،

١ - يرحب بالانتخابات التي أُجريت في موزامبيق في ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وفقاً لاتفاق السيلم العام؛

٢ - يكرر تأكيد اعترافه بتأييد نتائج الانتخابات إذا أعلنت الأمم المتحدة أنها كانت حرة ونزيهة، ويطلب إلى جميع الأطراف الموزامبيقية أن تقبل بنتائج هذه الانتخابات وأن تنقيد بها تماماً؛

٣ - يطلب أيضاً إلى جميع الأطراف الموزامبيقية أن تكمل عملية المصالحة الوطنية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السيلم العام، على أساس نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب ومراعاة المبادئ الديمقراطية التي تضمن إحلال السيلم الدائم والاستقرار السياسي؛

٤ - يقرر تمديد الولاية الحالية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق إلى أن تتولى الحكومة الجديدة مهام منصبها، على النحو الذي أوصى به الأمين العام في رسالته المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ولكن في موعد لا يتجاوز

<sup>٦٦</sup> S/1994/1293

<sup>٦٧</sup> S/1994/1002

<sup>٦٨</sup> S/1994/1009

ويهنئ مجلس الأمن شعب موزامبيق وأحزابها على إنجازهم السلمي للغايات المحددة في اتفاق السلم العام. ويشجعهم على مواصلة جهودهم بروح طيبة لكفالة الانسجام في ما بعد الانتخابات على أسس شتى منها التقييد بالمبادئ الديمقراطية. ويرى أنه مع استقرار الهيكل الحكومي الجديد في موقعه فقد أرسيت الأسس لضمان تحقيق السلم الدائم والاستقرار والمصالحة الوطنية والديمقراطية،

ويشني مجلس الأمن على الأمين العام، ومثله الخاص، وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق وموظفيها، لوفائهم بولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق وللجهود التي بذلوها في المساعدة على إنجاز أهداف اتفاق السلم العام بنجاح،

ويلاحظ مجلس الأمن أنه بإنجاز المهمة الموكلة للعملية، فقد وصلت عملية الأمم المتحدة في موزامبيق إلى نهايتها وأما سُحُب في آخر الأمر من موزامبيق في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وفقاً للقرار ٩٥٧ (١٩٩٤) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وهو يتطلع، في هذا الصدد، إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام عن التصرف النهائي في أصول العملية، وذلك ضمن إطار سحب العملية على النحو المطلوب في بيان المجلس المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وهو يعرب أيضاً في هذا السياق، عن الأمل في اتخاذ ترتيبات فعّالة للتصرف في الأسلحة وتدميرها على النحو الملائم، والعمل، بمساعدة الأمم المتحدة، على إنشاء قدرة وطنية لنزع الألغام تكون جاهزة للعمل قبل الانسحاب النهائي للعملية، وفي أن يُنظر في ترك معدات إزالة الألغام وغيرها من المعدات في موزامبيق بعد الانسحاب، رهنأً باتخاذ الترتيبات الملائمة،

ويؤكد مجلس الأمن أن فترة ما بعد الانتخابات ستكون فترة مهمة ودقيقة تستمر فيها الحاجة إلى أن يساعد المجتمع الدولي حكومة موزامبيق وشعبها في إعادة بناء بلدهما وإعادة نميته. ويحيط علماً بعزم الأمين العام على إفادة الهيئات المختصة بالأمم المتحدة بشأن الأنشطة التي ستضطلع بها الأمم المتحدة مستقبلاً في موزامبيق. ويحث جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة على المساهمة الفعّالة في هذه الجهود.

#### المداولات التي أُجريت في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (الجلسة ٣٤٩٤)

في الجلسة ٣٤٩٤، المعقودة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن البند المعنون "الحالة في موزامبيق" في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي البرتغال والبرازيل وكندا ومصر وموزامبيق واليابان، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت.

وقال ممثل موزامبيق إن هذه الجلسة هي آخر جلسة في سلسلة جلسات عقدها مجلس الأمن بشأن موزامبيق أثناء العامين الماضيين.

٣ - يؤيد نتائج الانتخابات؛

٤ - يطلب إلى جميع الأطراف الموزامبيقية إلى الوفاء بالتزامها بقبول نتائج الانتخابات والتقييد التام بما؛

٥ - يطلب أيضاً إلى جميع الأطراف الموزامبيقية إلى مواصلة عملية المصالحة الوطنية على أساس إقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب واحترام المبادئ الديمقراطية التي ستكفل السلم الدائم والاستقرار السياسي، على نحو ما هو منصوص عليه في اتفاق السلم العام؛

٦ - تحث جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة على المشاركة بصورة فعّالة في عملية تعميم موزامبيق وإنعاشها؛

٧ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره.

#### المقرر المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٧٩): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن<sup>٦٦</sup>، طلب ممثل موزامبيق عقد اجتماع للمجلس بشأن الحالة في موزامبيق في ٩ كانون الأول/ديسمبر أو بعد ذلك بقليل، على ألا يتجاوز ذلك يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وأبلغ المجلس أيضاً بافتتاح الجمعية الجديدة لجمهورية موزامبيق وبتنصيب رئيس موزامبيق في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

وفي الجلسة ٣٤٧٩، المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن الرسالة الموجهة من ممثل موزامبيق في جدول أعماله. وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل موزامبيق بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجّه رئيس المجلس (رواندا) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثل موزامبيق<sup>٦٧</sup>. وأعلن الرئيس أنه قد أذن له، بعد مشاورات أُجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي باسم المجلس<sup>٦٨</sup>:

يرحب مجلس الأمن بتنصيب رئيس جمهورية موزامبيق وافتتاح الجمعية الجديدة لجمهورية موزامبيق في أعقاب أول انتخابات موزامبيقية متعددة الأحزاب أُجريت في موزامبيق حسبما نص عليه اتفاق السلم العام، في ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وأعلنت بوصفها انتخابات حرة ونزيهة وأيد المجلس نتائجها في قراره ٩٦٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤،

<sup>٦٦</sup> S/1994/1373.

<sup>٦٧</sup> S/1994/1417.

<sup>٦٨</sup> S/PRST/1994/80.

المدنية. وبالإضافة إلى ذلك فإن أراضي البلد مبعثرة فيها الألغام أرضية مضادة للأفراد. والفكرة القائلة بأن معدات إزالة الألغام التي تُستخدم حالياً في موزامبيق ينبغي أن تُترك هناك عندما تنسحب عملية الأمم المتحدة بموزامبيق في نهاية الأمر فكرة ترحب بها موزامبيق كثيراً. ويعمل زعماء الجنوب الأفريقي بجد ليكفلوا ألا تتعرض منطقتهم لحرب أخرى بعد حل الصراعات في موزامبيق وجنوب أفريقيا وأنغولا. وقد عزز تحقيق السلم والديمقراطية في موزامبيق التغييرات السياسية الرئيسية التي اجتاحت المنطقة شبه الإقليمية في السنوات الخمس الماضية<sup>٧١</sup>.

وقال ممثل الولايات المتحدة إن نجاح العملية قد أثبت أنه، مع الالتزام والتصميم، يمكن أن يكون حفظ السلم ناجحاً وأن يساعد في الانتقال من "أهوال الحرب إلى نعمة السلام". ويدحض النجاح أيضاً حجج من يدعون أن حفظ السلم الذي تقوم به الأمم المتحدة "إهدار لا لزوم له للمال والدم بلا مقابل". وذكر أنه بعد أن تفي عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بولايتها وتكمل انسحابها، سيكون للأمم المتحدة دور آخر تؤديه. وحث، في هذا الصدد، حكومة موزامبيق على التعاون مع الأمم المتحدة في تدمير أو تعطيل الأسلحة المجمعّة أو تلك التي وجدت، حتى لا تجد طريقها إلى السوق السوداء ومنها إلى البلدان المجاورة<sup>٧٢</sup>.

وقال ممثل فرنسا، متكلماً نيابة عن الاتحاد الأوروبي، إن عملية السلام لم تكن لتُختتم بهذه الخاتمة السعيدة لولا التصميم الذي أظهره الطرفان. ولم يدخر الاتحاد الأوروبي وسعاً على مستوى الاتحاد وهو يعترم مواصلة تعزيز بناء السلام في موزامبيق وذكر بأن ٨٠ في المائة من نفقات الانتخابات دفعها الاتحاد الأوروبي، الذي وقر أيضاً خلال عملية الاقتراع ٢٠٠ مراقب بالإضافة إلى المراقبين التابعين للأمم المتحدة. وحث المتحدث الأمين العام على أن يكفل أن تحل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة محل الخوذات الزرقاء لتنسيق تنمية البلد ونموه. ويعلق الاتحاد الأوروبي اهتماماً كبيراً على المصالحة الوطنية الحقيقية ويأمل أن يكون التعاون المخلص بين الأغلبية والمعارضة من بين أولويات الحكومة الجديدة<sup>٧٣</sup>.

ودكر ممثل البرازيل بأن حكومة بلده قد دأبت على تأكيد موقفها وهو أن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، بالإضافة إلى أية عملية حفظ سلام أخرى، يجب أن تنشأ وتوزع باسم الأمم المتحدة برمتها وليس باسم مجلس الأمن وحده. وأضاف أن وفد بلده قد أبرز مراراً وتكراراً المبدأين الهامين للسياسة العامة اللذين يستهدى بهما، وهما، أولاً، أن عمليات حفظ السلام يجب أن تستهدف الإسهام في تخفيف

ويشرف وفد بلده أن يشارك في هذه المداولات، خاصة وأن المشاركين لم يجتمعوا للإعراب عن الشواغل بل ليقولوا إن رسالتهم الجماعية قد أُجزت بنجاح على الرغم من جميع العقبات. وقد حان الوقت لإجراء تقييم نهائي للعملية برمتها، لاستخلاص دروس لا شك أنها ستساعد الأمم المتحدة على معالجة عمليات مماثلة في المستقبل ولتبادل وجهات النظر بشكل جماعي بشأن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق وبشأن أفضل السبل الكفيلة بتعزيز دور المنظمة في عمليات حفظ السلم. ويقتنع وفد بلده بأن قوات حفظ السلام لن تنجح إلا إذا حظيت بدعم الأطراف المعنية. وهو يشعر أنه لا بد لها أن تمثل امتثالاً دقيقاً للمبادئ الجوهرية التي حددها الجمعية العامة وأن تحترم صلاحياتها كما أقرها مجلس الأمن وبما يتماشى مع الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف. ثم عرض المتحدث بعض جوانب القلق التي يلزم أن تحظى بدعم من المجلس. وهي تشمل، في جملة أمور، تشكيل القوة الموزامبيقية وتعزيز الشرطة الوطنية وتوطيد نظام القضاء. ووجه انتباه المجلس أيضاً إلى القلق المتزايد إزاء التهديد المحتمل للسلم الهش الذي قد ينتج عن آثار الجفاف الجديد والمتجدد في موزامبيق وفي منطقة الجنوب الأفريقي بأسرها. وأعرب في هذا الصدد عن تقدير حكومة بلده للدور الذي قام به مجلس الأمن والمجتمع الدولي للتخفيف من حدة الآثار المدمرة المترتبة على الكوارث التي حلت بالمنطقة، سواء الطبيعية منها أو التي هي من صنع الإنسان. وشجع المجلس على إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض المستمر. وذكر أن حكومة بلده تعتقد أنه لا ينبغي اعتبار إجراء أول انتخابات عامة وانسحاب عملية الأمم المتحدة في موزامبيق هدفاً بحد ذاته. فهما ليسا إلا ذروة مرحلة هامة من عملية السلام كلها. وترى حكومة بلده أن الحاجة إلى أن يواصل المجتمع الدولي مساعدته لشعب وحكومة موزامبيق لتوطيد السلم والاستقرار أصبحت أكبر من أي وقت مضى<sup>٦٩</sup>.

وقال ممثل بوتسوانا، متحدثاً باسم الدول الإحدى عشرة الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي<sup>٧٠</sup>، إن قصة نجاح موزامبيق لا يمكن سردها من غير الاعتراف بالدور الحيوي الذي قامت به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل. ومع ذلك فإن نهاية ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق وانسحابها الكامل ينبغي ألا يكون مؤشراً على إنهاء تقديم هذه المساعدة إلى موزامبيق. والكلام الذي يتكرر كثيراً بشأن السلام بعد انتهاء الصراع والذي مفاده أن هناك صلة وثيقة بين السلم والتنمية له أهمية كبيرة بالنسبة لموزامبيق. وينبغي تقديم الدعم المستمر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية حتى يكفل عدم عكس اتجاه المكاسب التي تحققت حتى الآن. وهناك حاجة ملحة إلى تعزيز التعاون مع السلطات الموزامبيقية في إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة

<sup>٧١</sup> S/PV.3494، الصفحتان ٦ و ٧.

<sup>٧٢</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

<sup>٧٣</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٢٠.

<sup>٦٩</sup> S/PV.3494، الصفحتان ٢ إلى ٦.

<sup>٧٠</sup> أنغولا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملابوي وموزامبيق وناميبيا.

الاجتماع الدولي للمساعدة في تنفيذ أحكام عديدة ومتنوعة لاتفاق سلم شامل. وأكد أيضاً على ما يمكن أن ينجز عن طريق العمل المتعدد الأطراف إذا كانت الولاية التي حددها المجلس قابلة للتحقيق، وإذا بقيت الأطر الزمنية أطراً واقعية وإذا كان النهج نهجاً مرناً والالتزام بالسلم بين الأطراف المعنية التزاماً حقيقياً. واعترف أيضاً بإسهام جيران موزامبيق وأثنى على هذا الإسهام. وقال إنَّ التعاون غير الرسمي القائم بشأن المسائل الأمنية في المنطقة وإبرام ترتيبات للتعاون الاقتصادي ذات طابع رسمي أكبر قد أسهما إسهاماً قيماً في بناء الثقة باحتمالات قيام مستقبل للجنوب الأفريقي يكون أكثر أمناً وديمقراطية وازدهاراً. وتشعر كندا بالتشجيع إزاء تلك التطورات وتؤيد الجهود الجارية لتعزيز قدرة المنظمات الإقليمية ومنظمة الوحدة الأفريقية، ليس فقط للمساهمة في حل النزاعات، بل وأهم من ذلك، للحيلولة دون اندلاع نزاعات أخرى.<sup>٧٥</sup>

التوترات وتعزيز السلم في الصراعات الإقليمية التي تشكّل تهديداً للسلم والاستقرار؛ ثانياً، يجب أن تكون عمليات حفظ السلام حيادية تماماً إذا أُريد لها أن تنقذ ولاياتها بنجاح. وقصة نجاح عملية الأمم المتحدة في موزامبيق تسمح بالخلوص إلى بعض الاستنتاجات الخاصة بجهود الأمم المتحدة الحالية والمقبلة في ميدان حفظ السلام. فهذه العمليات كيما تكون فعّالة، يجب أن تكون مُعدة إعداداً كافياً ومزودة بعدد كاف من الموظفين ولا بد من تفادي أي تأخير في وُزْعها مهما كان الثمن. والأهم من هذا كله مواصلة السعي من أجل السلم عندما يسود الالتزام بالمصالحة الوطنية في ما بين الأطراف. ويجب تفادي العجلة في أي تخفيض أو سحب للأفراد في أي عملية بدون أن يتحدد سلفاً أثره على قدرة العملية على الاضطلاع بولايتها بنجاح.<sup>٧٤</sup>

وقال ممثل كندا إنَّ الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في موزامبيق جعله يشعر بالتشجيع. فقد برهنت مرة أخرى على استعداد

<sup>٧٥</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٢١ إلى ٢٣.

<sup>٧٤</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٢٠ و ٢١.